الأمم المتحدة

A/C.1/58/PV.8

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي قدما في عملنا، أرى أنه يوجد معنا اليوم زملاؤنا الشباب من برنامج زمالات نزع السلاح. وأود، باسم اللجنة وبالأصالة عن نفسي، أن أرحب بهم ترحيبا حارا. ويحدوني أمل صادق أن يجد هذا الجيل المقبل من خبراء نزع السلاح أنه يكتسب خبرة لا تقدر بثمن بمراقبته أعمال اللجنة الأولى عن كثب.

السيد ندومبي إبولي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، يا سيادة الرئيس، أن أخبركم أن السفير بيلنغا – إبوتو، الذي كان من المفروض أن يعرض هذا البيان، لم يتمكن من الحضور وأنه طلب إليَّ أن أعرض الرسالة التالية باسم وفد الكاميرون.

أود أن أنقل إليكم، يا سيادة الرئيس، تهانينا الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة نزع السلاح والأمن الدولي في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. فخبرتكم الواسعة وحنكتكم الدبلوماسية ضمانة لنجاح أعمالنا. وبديهي أن نتقدم بتهانئنا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، الذين سيساعدونكم على تسيير الأعمال، بصفتكم رئيسا للجنتنا، وهي أعمال حساسة وتتطلب جهدا كبيرا. وسيقدم وفد الكاميرون لكم دعمه وتعاونه الكاملين. وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، سفير أوغندا السفير ماتيا سيماكولا كيوانوكا، عن امتنان وفدي للعمل المتميز الذي أنجز تحت قيادته وعلى المهارة التي سيّر بها أعمالنا. ويتقدم بلدي بالتهنئة أيضا إلى السيد نوبوياسو آبي على تعيينه في ٢٨ حزيران/يونيه وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح ونتمنى له النجاح. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفه، السيد دانابالا، ولأكرر الإعراب عن مدى امتنان الكاميرون لالتزامه الشخصي المكرس والمستمر لمسألة نزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56935 (A)

نجتمع هذا العام مرة أخرى في ظل وضع عالمي خطير. فنحن نعيش تحت تهديد دائم من أسلحة الدمار الشامل، التي أضيف إليها الآن خطر متزايد من الإرهاب البيولوجي والكيميائي – وربما حتى النووي – وكذلك الخطر الذي تشكله الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال تحصد أرواح آلاف الضحايا في جميع أنحاء العالم وتشكل خطرا يتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نشجع الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. والكاميرون طرف في معاهدة عدم الانتشار ولا تزال مقتنعة، كما تبين لجميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠٠٠، بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك.

وعلى مدى العقد الماضي، تعرضت سلامة نظام عدم الانتشار النووي للتحدي في عدد من مناطق العالم. بيد أن تدعيم نظام عدم الانتشار ينبغي أن يكون مصحوبا ببذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهود أكبر لتخفيض مخزوناتها. وفي نفس الوقت، يتعين أن يكون شغلنا الشاغل، كما يوصي الأمين العام، العمل على تخفيض خطر أن تصبح دول أخرى دولا حائزة للأسلحة النووية، وإزالة هذا الخطر.

وترحب الكاميرون بدخول معاهدة موسكو حيز النفاذ في حزيران/يونيه الماضي، وهي المعاهدة التي وقعها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ لتخفيض رؤوسهما الحربية. ونحن واثقون أن جميع الالتزامات التي قطعت بموجب تلك المعاهدة سيتم الوفاء بها.

ويطلب بلدي إلى جميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومواصلة التقيد بالوقف الاختياري الانفرادي بشأن التجارب النووية، بانتظار التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أيضاً أن أطلب إلى الدول الأطراف تنفيذ التدابير الثلاثة عشر التي اتُفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

ونرحب كذلك بالأعمال التي تم الاضطلاع بها في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. ولن تدخر الكاميرون جهداً من الآن وحتى عام ٢٠٠٤ لضمان التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي.

والكاميرون مُقتنعة بأن هناك مكوناً هاماً في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وهو تشجيع القيام، حيثما أمكن ذلك وكان مستصوباً، بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس الترتيبات التي يُتفق عليها بحرية بين الدول في تلك المناطق. ومن المؤسف – في إطار صرح السلم والأمن الإقليمي الجديد المُنشأ عقب تأسيس الاتحاد الأفريقي – أن معاهدة بلندابا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونُشجع الدول الأفريقية على توقيع وتصديق تلك المعاهدة لكفالة نفاذها بأسرع ما يمكن.

ويأسف بلدي، الذي هو عضو في مؤتمر نزع السلاح، لأن المؤتمر – وهو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة

للمفاوضات بشأن هذه المسألة – لم يستطع مرة أخرى هذا العام، مثلما حدث في العام الماضي، أن يصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. ويُمثل الاقتراح المعروف باسم ''مبادرة السفراء الخمسة''، الذي قدمته الجزائر وبلجيكا والسويد وشيلي وكولومبيا، مصدراً للأمل. ونرى أنه يُتيح أفضل فرصة لإخراج مؤتمر نزع السلاح من ورطته الحالية، حتى يمكنه أن ينجح في وضع برنامج عمل أو جدول أعمال له.

وكما تعلمون، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثلها مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي إحدى الركائز الأساسية لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي التي تم التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح. ولقد عقدت تلك المعاهدة مؤتمرها الثالث في فيينا قبل بضعة أسابيع بغية تيسير نفاذها. ولقد برهن ذلك المؤتمر مرة أخرى، حسبما ذكر الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية هنا قبل أسبوع؛ على تصميم الدول على تعزيز نفاذ المعاهدة والتقيد، ريثما يتم ذلك، بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

ونعتقد أنه ينبغي للدول الإثنتي عشرة المتبقية – من الدول البالغ عددها ٤٤ دولة التي يلزم تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل نفاذها – أن تدرس التدابير الإثني عشر المقترحة لتعجيل عملية تصديق المعاهدة وكفالة نفاذها، وأن توافق عليها. وبالإضافة إلى الالتزام بنزع السلاح العام، التزمت الكاميرون أيضا بأن تكون مقراً لمحطة رصد تعمل بالنويدات المشعة كجزء من نظام المراقبة الدولي الذي سينفذ في إطار المعاهدة. وينبغي لنا، بصفة خاصة، توخي الحذر حتى لا نعرض لمزيد من الخطر الأعمال المضطلع بها من قبل لتحقيق نزع السلاح النووي.

وفي فترة ما بين الدورتين، أي في أيار/مايو من العام الماضي، عقدت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة أول مؤتمر لاستعراضها. وترحب الكاميرون بالنتائج التي خلص إليها ذلك المؤتمر، ولا سيما الإعلان السياسي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ذلك الاجتماع، والذي أكد من جديد التزام الدول الأطراف بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والقضاء التام عليها، مع إمكانية التحقق من ذلك.

ويثلج صدر وفدي التقدم الملحوظ المحرز في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، ونشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة أعمالها في هذا الاتجاه، مع مراعاة مسؤوليتها الخاصة عن منع خطر الإرهاب الكيميائي وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠٠).

وفي ما يتعلق بموضوع مواز بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ينبغي لنا أن نسلم بأنه ولئن كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن برنامج العمل يمثل تقدما لا سبيل إلى إنكاره نحو تعددية الأطراف، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الاتفاقية عن طريق بروتوكول إضافي.

ولا يود وفدي أن يتناول بالتفصيل ما ذكر من قبل بشأن انتشار، وتداول، وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والاتجار بها بطريقة غير قانونية. فهذه الأسلحة تشكل تهديداً يتساوى في الأهمية على الأقل مع ذلك الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين. وترحب الكاميرون بالاختتام الناجح والنتيجة الناجحة لاجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذا دليل هام على التزام الدول

الأعضاء في منظمتنا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في تموز/ يوليه ٢٠٠١ .

وأود أن أهنئ رئيسة اجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين، السفيرة إينوغوتشي، ممثلة اليابان، لالتزامها بإنجاح الاجتماع وإسهامها الحاسم الأهمية فيه.

وفي سياق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، يواصل بلدي الإسهام بنشاط في تعزيز تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وذلك فيما يتعلق خاصة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ونود أيضا أن نشير إلى أن أعضاء اللجنة الاستشارية عقدوا في إطار عملية تحضيرية للاجتماع الوزاري التاسع عشر، حلقة دراسية بشأن تنفيذ برنامج العمل في وسط أفريقيا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ في برازافيل، أفضت إلى اعتماد برنامج عمل ذي أولوية لوسط أفريقيا.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان بلدان وسط أفريقيا للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمته لأعمال اللجنة الاستشارية، وأن أتوجه بنداء إلى أعضاء اللجنة الأولى لكفالة اعتماد مشروع القرار المتعلق بأنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة. وتعرب الكاميرون، علاوة على ذلك، عن تقديرها وتأييدها لتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويشعر وفدي كذلك بالارتياح التام إزاء نتائج الاجتماع الخامس للدول الأطراف في معاهدة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود في بانكوك، تايلند. ولقد أكد ذلك المؤتمر التزامنا بتخليص العالم من جميع الألغام المضادة للأفراد، ووضع الأساس لإنجاح المؤتمر الاستعراضي الأول الذي سيعقد في كينيا العام القادم.

ولا يمكنني أن أنهي كلمتي دون الأعراب عن امتنان بلدي للمراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح ودعمه الكامل لها، ولا سيما المركز الواقع في أفريقيا الذي ما زال يشكل أداة حيوية الأهمية لتقديم الدعم إلى المبادرات الإقليمية في مجالات نزع السلاح والسلم والأمن. ولقد أبرز الأمين العام في تقريره، كما فعل في العام الماضي، أن المركز الواقع في أفريقيا ما زال يواجه ضائقات مالية كبيرة تمنعه من أن يستغل إمكاناته على نحو تام ومن الوفاء بمهمته. ومن الضروري، فيما يتعلق بمقومات استمرار ذلك المركز، أن يكون بوسعه أن يعتمد على دعم مالي موثوق ومتزايد من الدول الأعضاء. ويكرر وفدي الإعراب عن امتنانه وارتياحه إزاء برنامج زمالات نزع السلاح، كما أننا نقدر الإسهام الملحوظ الذي يقدمه ذلك البرنامج في زيادة قدراتنا الإقليمية فيما يتعلق بنزع السلاح.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن استهل كلمتي بالإعراب عن تهاني وفد كرواتيا لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك لسائر أعضاء المكتب. وإنني على ثقة من أن خبراتكم الكبيرة في مجال الأمن سيكون لها أثر إيجابي على أعمال اللجنة. وأؤكد في هذا الصدد كامل دعم وفدي لكم.

لقد مرت كرواتيا بعملية تحول من بلد استفاد من وجود آليات أمنية دولية على أرضه إلى بلد يسهم بنشاط في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ففي التسعينات، كان هناك

آلاف من حافظي السلم الدوليين العاملين في كرواتيا، في حين يشارك الخبراء الكرواتيون والقوات الكرواتية اليوم في خمس بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عبر العالم، بما في ذلك وحدة للشرطة العسكرية في أفغانستان. كما أن كرواتيا تؤدي دورا رئيسيا في بناء الثقة وتوطيد الاستقرار على الأمد الطويل في جنوب شرقي أوروبا. ونشارك بقوة في نزع السلاح في المنطقة، وفي بناء الاستقرار الإقليمي وإرساء علاقات حسن الجوار. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن منطقة جنوب شرقي آسيا تسير في طريقها لأن تصبح قصة نجاح، ليس من حيث تعزيز حالة الاستقرار فيها فحسب، بل أيضا من خلال انتعاشها الاقتصادي.

ومن الجلي، أن الإصلاح هو الموضوع السائد في الدورة الحالية للجمعية العامة، وكذلك في أغلبية لجانها. وقد استمعنا خلال الأسبوع الماضي إلى عدد من المقترحات المفصلة جيدا حول إعادة تنظيم عمل اللجنة الأولى، ومما يبعث على التشجيع أن جميع هذه المقترحات تشتمل على عناصر محددة. وبما أن تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى أصبح، على ما يبدو، شاغلا للجميع، فهذا يدل على إمكانية التوصل إلى نتيجة توافقية. ومع تفهمنا للإحباط الذي يشعر به الكثيرون إزاء الحالة العالمية فيما يتعلق بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، فإننا ندعو جميع الوفود إلى تهدئة شواغلهم بعض الشيء من خلال الاتفاق على عدد من الخطوات التي تجعل عملنا في المستقبل أكثر إجزاء. إن أحد العناصر الهامة في الإصلاحات المقترحة يدعو إلى تقصير بياناتنا وتوزيع النص المطول للبيانات الوطنية. وتأييدا منا لهذه الممارسة المقترحة، سوف أعرض هنا بعض النقاط، وسيتم توزيع النص الكامل لبيان كرواتيا في القاعة.

إذا، فيما يتعلق بمسألة أسلحة الدمار الشامل، تشعر كرواتيا بالقلق العميق لأننا نشهد، عاما بعد عام، فشل جميع هيئات التفاوض للاتفاقيات الدولية تقريبا في إحراز تقدم ملموس في عملها. وتعتقد كرواتيا أن إحراز المزيد من التقدم في مسائل نزع السلاح النووي يجب أن يبدأ بالتنفيذ الكامل والفعال للقرارات المتخذة والاتفاقات التي قد بدأ نفاذها.

ونعتقد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لديها حق مشروع – ومن مصلحتها – أن تتخذ موقفا موحدا يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تفي بالتزاماتها التي تعهدت بتنفيذها من خلال معاهدة عدم الانتشار. وهيئات المعاهدات المتعددة الأطراف ينبغي لها ألاّ تكون استمرارا لمناورات سياسة القوة وتحسين المواقع، بدون أدنى اعتبار للمصالح المشروعة للأغلبية الكبرى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي أصبح مصيرها من نواح عديدة في أيدي أقلية مختارة.

ومع اعتبارنا أن قرارات الوقف الاختياري للتجارب الوطنية هي وسيلة للامتناع عن إجراء التجارب النووية، لكننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الضمانة الوحيدة للحماية ضد الدمار الناجم عن التجارب النووية هو إنشاء آلية عالمية لذلك. وينبغي لنا أن نهتدي بحكمتنا وأن نوحد كل جهودنا من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة البيولوجية، أشير هنا إلى مجرد أن كرواتيا شاركت بنشاط في عمل الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتشعر بخيبة أمل عميقة لانهيار المفاوضات أثناء المؤتمر الاستعراضي الخامس لهذه الاتفاقية. إننا نحث بقوة على إعادة إنشاء الفريق المخصص بشكل ما، لأن صكا متعدد الأطراف وذا صفة إلزامية قانونا هو الوحيد الذي سيكون له أثر باق ودائم.

وأما بشأن الألغام المضادة للأفراد، فإن كرواتيا تشعر بالرضا للتقدم الذي حققته اتفاقية أوتاوا في سبيل تعميمها

عالميا، ونرى أن هذا التعميم هو البرهان الوحيد على أن الاتفاقية قد وضعت قاعدة دولية جديدة بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد. وتشعر كرواتيا بأن عمل الاتفاقية قد أحرز تقدما ملحوظا في نواح معينة كتدمير مخزون هذه الألغام، إلا أنه ما زال في حاجة إلى المزيد من تعزيز الالتزام على الصعيدين الوطني والدولي في نواح أخرى، وأخص بالذكر المساعدة في إعادة تأهيل ضحايا الألغام، وقد شهد العامان الماضيان ركودا في المساعدات المالية إلى ضحايا الألغام، ومن دواعي القلق حدوث هذا الركود في وقت تزايد فيه عدد المصابين بالألغام المضادة للأفراد.

وبصفة كرواتيا رئيسا مشاركا للجنة الدائمة لمساعدة الضحايا المنبثقة عن اتفاقية أوتاوا، فهي مصممة ليس على اتباع المبادئ التوجيهية التي وضعها الرؤساء المشاركون السابقون فحسب، بل أيضا على تشجيع اتخاذ تدابير وخطوات جديدة لتعزيز الاتصالات المباشرة بين المانحين ومتلقي المساعدات المحتملين. وأهم من ذلك، تود كرواتيا التأكيد من جديد على مسؤولية جميع الفعاليات في مجال إجراءات الألغام، سواء كانت الدول الأطراف أو المنظمات غير الحكومية، في ضمان تقديم كل الدعم المطلوب – المؤسسي والمالي، والرمزي والجوهري – لإعادة التأهيل والدمج الكامل للناجين من ضحايا الألغام الأرضية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ترحب كرواتيا بالنتيجة الناجحة لمفاوضات منسق فريق الخبراء الحكوميين بشأن البروتوكول الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة، وتؤيد تأييدا كاملا الطلب بأن تكون هذه الوثيقة ملزمة قانونا بالنسبة لجميع البلدان التي ترغب في الانضمام إليها.

كما أن كرواتيا، مع أنها تعتقد اعتقادا راسخا أن المسؤولية الرئيسية عن إزالة مخلفات الحرب المتفجرة تقع على عاتق الدولة التي نشرت هذه الأسلحة، إلا أننا نوافق أيضا على الحل المتضمن في البروتوكول والقاضي بأن يتعاون البلد الذي نشر الذخائر المتفجرة تعاونا وثيقا مع البلد المسيطر على الأرض المنتشرة فيها هذه الذخائر لدى تنفيذ عمليات إزالتها نهائيا.

وبالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن كرواتيا بصفتها بلدا خاض تجربة الحرب وعانى مباشرة من تراثها المظلم، تمكنت من الاستفادة من وفرة الصكوك الدولية الخاصة بهذه الأسلحة. وتؤيد كرواتيا ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا وتشارك في عمله بنشاط ضمن خطة التنفيذ الإقليمية لكبح تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك مركز تبادل المعلومات لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع أن دور كرواتيا في عمل مركز تبادل المعلومات آخذ في التحول إلى دور استشاري أكثر منه مشاركة، فإننا نرى أنه يوفر محفلا ممتازا لبلدان جنوب شرقي أوروبا لتجتمع فيه وتتبادل المعلومات حول مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويمثل كذلك مركز ارتباط لقيام المانحين بمبادرات وضع البرامج اللازمة في المنطقة. وقد استضافت كرواتيا في الأسبوع الماضي اجتماع الفريق التوجيهي الإقليمي لمركز تبادل المعلومات.

وتستضيف كرواتيا كذلك مشروعا آخر من مشاريع ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، وهو المركز الإقليمي لتحديد الأسلحة والتحقق والمساعدة في التنفيذ، وقد أسس في زغرب بجهود مشتركة بين كرواتيا وألمانيا.

وأخيرا، أود اختتام بياني بإبداء بعض الملاحظات بشأن مؤتمر نزع السلاح. إن كرواتيا تعرب عن أسفها العميق لأن مؤتمر نزع السلاح، الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لم يتمكن،

على مدى سبع سنوات، من التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات حول المسائل الموضوعية في جدول أعماله.

إن كرواتيا لا يمكنها الموافقة على الدعوات إلى ربط، أو اشتراط بدء المفاوضات على مسائل الأولوية، كاتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية، ببنود أخرى في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وينبغي للمؤتمر أن يبدأ عمله بشأن المسائل التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وأن يسعى في نفس الوقت إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن مسائل أخرى، كمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، حيث لم يتهيأ المناخ حتى الآن لإجراء مفاوضات كاملة.

كما أن كرواتيا تكرر الإعراب عن أسفها العميق لعدم إحراز تقدم بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بخيبة الأمل لعدم وجود الرغبة لدى بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في مجرد النظر بفتح أبواب المؤتمر لمن يرغبون من بيننا في تقديم مساهمة نشطة وإيجابية للمناقشات المتعلقة بالمسائل العالمية لنزع السلاح. وتقف كرواتيا في المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث الترتيب الزمني العام في قائمة البلدان التي تنتظر الدخول في مؤتمر نزع السلاح، وتعتقد أنها، عندما يحين الوقت لذلك، ينبغي أن تكون البلد الأول من مجموعتها الإقليمية الذي يمنح العضوية في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أناشد الممثلين أن يجروا مشاوراتهم غير الرسمية على نحو يثير الفوضى في هذا المكان. وأن يظهروا احتراما لزملائهم الممثلين أثناء إدلائهم ببياناتهم الوطنية.

السيد المالكي (البحرين): بداية اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذا العام. ولا يراودني شك في أنكم بحكمتكم وحنكتكم سوف تقودون عمل اللجنة إلى الأهداف المنشودة. كما يطيب لي أن أهنئ باقي أعضاء المكتب الموقرين على توليهم مناصبهم الجديدة متمنيا لهم التوفيق والسداد. وأغتنم هذه الفرصة كي أشيد بالبيان الشامل الذي أدلى به السيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

جميعنا يتفق على الخطر المتزايد الناتج عن السباق لامتلاك الأسلحة بشتى أنواعها، وعلى أن الأسلحة كما هي مصدر دفاع، فهي أيضا مصدر دمار وفناء، إذا ما أسيء استخدامها. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي، عن عميق قلقه فيما يتعلق بمحاولات الإرهابيين الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

انضمت بلادي لكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة بجميع صورها، إيمانا منها بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي في هذا المجال، وليقينها من أهدافها السامية. وقد جاءت التطورات التي حدثت في عام ٢٠٠٣ في بعض مناطق العالم لتؤكد على عميق القلق من احتمال استخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيمياوية على يد بعض الدول أو عناصر أخرى من غير الدول. ومن هنا يسلم وفد بلادي بأن الالتزام العالمي والامتثال الكامل والفعال للاتفاقيات المتعددة الأطراف أو تلك التي ما زالت قيد التفاوض يمثلان وسيلة محكمة وقوية تساعد على الحد من استخدامها وانتشارها. وفي هذا الصدد يعرب وفد بلادي عن أسفه على عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

لا يزال هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط حلما يراود الجميع، باستثناء إسرائيل، التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد جاء العدوان

الصارخ الذي شنته إسرائيل على الشقيقة سورية قبل أيام قليلة ماضية – والذي ندينه تماما – ليؤكد لنا من جديد أن امتلاك تلك الأسلحة من قبل حكومة تفتقر إلى لغة السلام قد يجر المنطقة إلى حرب لا تحمد عواقبها.

في الوقت الذي تقوم فيه الدولتان العظميان بتخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية إيمانا منهما بأن تلك الإجراءات من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين، لا يزال خطر السعي لامتلاك تلك الأسلحة في عدة مناطق في العالم، بما فيها منطقة الخليج، يشكل هاجسا تتمنى مملكة البحرين أن يزول.

ختاما، إن التعاون الدولي من أجل الحد من التسلح سيبقى هو الوسيلة الوحيدة من أجل الحفاظ على مجتمع عالمي يسوده الأمن والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):اسمحوا لي أن أكرر مجددا أنني أتوقع من المندوبين احترام بيانات زملائهم وأن يجروا مشاوراتهم غير الرسمية على نحو يسمح لهذه الهيئة بالاحتفاظ بالكرامة التي نرغب أن تتمتع بها.

السيد شايمونكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد تايلند، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق بأن اللجنة الأولى في ظل قيادتكم الدينامية والحكيمة، ستتمكن من تحقيق نتائج ملموسة وأن تسهم في تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم، السفير كيوانوكو ممثل أوغندا، وبالسيد دانابالا على إسهاماتهما الدؤوبة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وأود أيضا أن أرحب بالسيد آبي، وهو زميل آسيوي، وأن أهنئه على تعيينه في منصب المساعد الجديد للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

وتود تايلند أن تؤيد بيان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي ستدلي به ميانمار.

ومن سوء الطالع أنه على الرغم من كل جهودنا المشتركة للترويج لنزع السلاح وعدم الانتشار، لم يصبح العالم اليوم مكانا أكثر أمنا عما كان عليه العام الماضي، حينما اجتمعنا لآخر مرة. وقد ازدادت التحديات لنزع السلاح وعدم الانتشار بل وللأمن الدولي، وهو الهدف النهائي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا تظهر التهديدات الجديدة، أو مثلما وصفها الأمين العام

> ”ربما تكون هذه الأخطار قديمة ولكن تتألف منها مجموعات جديدة وخطيرة: تتمثل في أشكال جديدة للإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل“. (انظر A/58/PV.7)

أي دلالات على التناقص. وتظل الأخطار القديمة – من وجود الأسلحة النووية إلى التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن أسلحة الدمار الشامل إلى الألغام المضادة للأفراد – من دون حل.

وبالموازاة مع هذه الزيادة في الأخطار والتحديات لنزع السلاح وعدم الانتشار، يحدث تآكل تدريجي في أساس أطر تعددية الأطراف ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من انضمام عدد من الدول مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إعلان دولة طرف في المعاهدة انسحابها منها يتعارض بوضوح مع الاتجاه نحو عالمية المعاهدة، والتي مثلت لفترة طويلة حجر الزاوية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح وفشل لجنة نزع السلاح في الاتفاق على أي توصيات في الربيع

الماضي؛ وعدم قدرة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح على الاتفاق على أهداف وجدول أعمال الدورة، مسائل تظهر علامات على التوتر في أطر نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وتثير تلك التطورات الأسئلة التالية: هل هناك خلل أساسي في الأطر الحالية المتعددة الأطراف، وإذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي لنا أن نبحث عن بدائل أخرى؟

يؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا بأنه على الرغم من أوجه القصور الملحوظة، فقد أدت أطر تعددية الأطراف ونزع السلاح المتعدد الأطراف دورها بوصفها أسسا قوية لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار وبذلك أسهمت في الأمن الدولي. والواقع أنه في عالمنا المعولم، الذي تتداخل فيه الشواغل الأمنية لجميع الدول في نهاية المطاف، يكون التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار عبئا ثقيلا جدا على كاهل أي دولة أو مجموعة دول بمفردها.

وبالتالي، فإن تعددية الأطراف وأطر نزع السلاح المتعددة الأطراف هما البديلان الوحيدان المعقولان الصالحان على الأجل الطويل لمعالجة نزع السلاح والتصدي لتحديات عدم الانتشار على صعيد عالمي وبفعالية. ولذلك، بدلا من التخلي عن تعددية الأطراف، ينبغي لنا أن نعمل معا للاستفادة مما لدينا على أفضل وجه. وغني عن البيان أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى بجد لتعزيز أطر وآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومسألة الامتثال هنا مسألة أساسية لعمل نظم نزع السلاح المتعددة الأطراف بفعالية، ولكن يجب أن يطبق الامتثال على جميع جوانب اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

إن إضفاء طابع عالمي على آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف مهم أيضا، كما أن التعاون بين الدول، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية والمالية المناسبة، أساسي لتمكين جميع الدول من امتلاك القدرة التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

وينبغي معالجة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بشعور متجدد من الإلحاح. ونود أن نرى الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى بفعالية لتطبيق التدابير التي اعتمدت في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ونتطلع إلى استعدادات جوهرية في الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية لتمهيد الطريق أمام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ ويركز على تحقيق النتائج. وترحب تايلند بمصادقة الجزائر ودول أخرى في الآونة الأخيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أنها تُعجل بالجهود الرامية، كما نأمل، إلى المصادقة على هذه المعاهدة بحلول عام ٢٠٠٤. وإلى أن يتحقق ذلك، تايلند ملتزمة بتطوير نظام تحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتجري مشاورات مكثفة لإنشاء محطتي رصد في البلاد. وتؤيد تايلند نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعزز، وتدرس إبرام البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع عليه في عام ٢٠٠٤.

وبالنسبة لمسألة السلامة والأمن في المجال النووي، تستعد تايلند لتتعاون تعاونا كاملا مع الجمعية والدول الأعضاء في تنفيذ أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان، لا سيما في ميدان بناء القدرة والاستعداد في جنوب شرقي آسيا.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة هامة في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، فإننا نجدد مناشدة جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، دعم واحترام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في

جنوب شرقي آسيا ومثيلتها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أماكن أخرى.

وفي ضوء ما تمثله أسلحة الدمار الشامل من خطر متعاظم على جميع الشعوب، لا سيما إذا وقعت في أيدي مجموعات إرهابية، ينبغي أن تعزز الدول تعاونها، لا سيما من خلال الاتفاقيات الدولية الموجودة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، صدقت تايلند على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نهاية العام الماضي، وشاركت في المؤتمر الاستعراضي الأول، المعقود في أيار/مايو، بوصفها دولة طرفا. ولتعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، استضافت تايلند حلقة العمل الإقليمية المعنية بعالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقودة في آذار/مارس من هذا العام. كما أننا نستعد، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، للمشاركة في استضافة حلقة العمل الإقليمية المعنية بتقديم المساعدة والوقاية، التي ستعقد في بانكوك في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وتشعر تايلند بالقلق أيضا من الخطر الذي يشكله النقل العابر لأسلحة الدمار الشامل، ونظم إيصالها إلى الهدف، والسلع ذات الاستخدام المزدوج. ولذلك، فإننا نتصدى لهذا الخطر من خلال قوانين الاستيراد والتصدير الصارمة الموجودة وغيرها من التدابير، بما في ذلك مبادرة أمن الحاويات التي جرى الاضطلاع بها بالتعاون مع شركاء رئيسيين، والتي ستصبح سارية المفعول في عام ٢٠٠٤.

إن أكثر من نصف مليون شخص يقتلون كل عام بفعل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لإدارة شؤون نزع السلاح. ولذلك، تؤيد تايلند أن يطبق بفعالية برنامج عمل منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، واتخذت عدة تدابير على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية للمساعدة على مكافحة الخطر الذي يشكله التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشارها. وترحب تايلند بالاختتام الناجح لأول اجتماع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، المعقود برئاسة اليابان.

وإدراكا لأهمية هذه المسألة، شاركت تايلند في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابع للأمم المتحدة، وتأمل أن تدرس هذه اللجنة توصيات هذا الفريق.

والأمن البشري في جميع أنحاء العالم مهدد يوميا بالألغام المضادة للأفراد. وبالإضافة إلى ما تسببه الألغام المضادة للأفراد من خسائر بشرية ومعاناة تضر بالرفاه، فإنها تُشكل أيضا عقبة أمام التنمية المستدامة، لأنها تحول دون وصول الناس إلى مناطق يمكن أن تعود عليهم بمنافع اقتصادية. ولذلك، فإن من مصلحة البشرية أن نضاعف جهودنا لإقامة عالم خال من الألغام ومساعدة ضحايا الألغام عن طريق إقامة شراكات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، من دواعي اعتزاز تايلند أنها استضافت الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود في الشهر الماضي في بانكوك، وهذه هي أول مرة على الإطلاق يُعقد فيها هذا المؤتمر في آسيا.

وبوصفنا الرئيس الحالي للاتفاقية، نتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية الأساسية للاتفاقية: إزالة الألغام، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا، وإضفاء طابع عالمي على الاتفاقية. ونأمل أن يسفر الزخم الذي ولده الاجتماع الخامس في بانكوك عن نجاح آخر في المؤتمر الاستعراضي الأول الذي سيعقد في العام القادم في نيروبي، كينيا.

وستقدم تايلند هذا العام مشروع القرار المعتاد، المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل

الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''، البند ٧٣ (ع) من جدول الأعمال. ويحدونا أمل صادق أن يظل مشروع القرار يحظى بالدعم الساحق من اللجنة الأولى، ولذلك، نغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الدول، التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار، إلى أن تفعل ذلك.

أخيرا، يؤيد وفدي مبادرة الرئيس المتمثلة في إجراء تبادل غير رسمي للآراء بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. ومن مصلحتنا جميعا إجراء حوار متفاعل بين جميع ذوي المصالح حول الأسلوب الذي يمكن أن يجعل لجنتنا أكثر فعالية وأهمية في التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار الناشئة، بل وحتى التحديات التي تواجه تعددية الأطراف نفسها. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أن ندرك أن هذه الممارسة مجرد وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في التسريع بزخم نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، يحدونا أمل في أن تدرس جميع الوفود هذه المبادرة بعقل مفتوح وأن يعمل بعضها مع بعض لكي تؤتي هذه المبادرة ثمارها.

السيد مبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشارك جميع المتكلمين السابقين في تهنئتكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أهنئ سائر أعضاء المكتب. وأؤكد لكم أن وفد توغو سيتعاون تعاونا كاملا معكم. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد نوبوياسو آبي على تعيينه وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

إن السلام والأمن مفهومان يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا إلى حد يجعل المرء يتساءل أيهما كان الأسبق إلى الظهور. فالسلام ينتج عن حالة الأمن، والأمن ينشأ بوصفه نتيجة طبيعية لمناخ السلام. بعبارة أخرى، لا يستطيع المرء أن يتكلم عن السلام في العالم بينما تعيش الشعوب والدول يوميا تحت تهديد أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وجميعها أجهزة تسبب انعدام الشعور بالأمن وتسبب الموت والدمار، ويجب علينا أن نتحكم باستعمالها إذا كنا لا نستطيع منعه.

وينبغي للأحداث الجارية الآن في العالم، لا سيما زيادة أعمال الإرهاب، أن تقودنا إلى أن نلزم أنفسنا بنزع السلاح العام والكامل، إذا كنا نريد أن نجنب البشرية معاناة جديدة لا توصف.

وفي حين تعيش الملايين من سكان العالم في فقر، كيف يمكننا أن نقبل أنه أنفق في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٠٠ ألف مليون دولار أمريكي على تصنيع الأسلحة وشرائها؟ فبدلا من مضاعفة عدد المؤتمرات التي تتكلم عن السلام والأمن والإرهاب، أليس من الأفضل أن نضع نهاية لتصنيع الأسلحة من جميع الأنواع وأن نكرس جزءا من هذه الأموال لمساعدة الناس الذين يموتون من الجوع والمرض؟ وفي الوقت الذي تصنع البلدان أسلحة أكثر تطورا وأشد فتكا، حيث يفرض علينا لسوء الحظ أن نلاحظ ذلك، ينبغي ألا يكون مفاجئا لنا أن نرى أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في حالة جمود بعد ٢٥ عاما على إنشائه.

من جانبنا، نعتقد أن أفضل وسيلة لضمان السلم هو وضع نهاية لسباق التسلح وعدم تطوير أسلحة أكثر تطورا وعدم إتاحة هذه الأسلحة للإرهابيين أو لغيرهم، الذين لا يستخدمون هذه الأسلحة للدفاع عن أنفسهم، ولكن لمهاجمة الأبرياء وتدميرهم وقتلهم.

وبعد أن جعل رئيس دولة توغو السلم والأمن الفكرة الرئيسية الهادية لحكومته، لم يدخر جهداً للمساعدة على تحقيق السلم في القارة الأفريقية، في أي مكان تعرض فيه السلم للخطر. ولذلك تؤكد السياسة الخارجية لتوغو على التسوية السلمية للصراعات وعلاقات الصداقة وحسن الجوار مع البلدان المجاورة لها والبلدان البعيدة عنها. وفي ذلك

الصدد، عملت توغو من أجل اعتماد بروتوكول عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة في الدفاع، الذي وقعته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٩ . وعملت توغو أيضاً لتحقيق التنفيذ الفعال للوقف الاختياري المفروض على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

ولإبداء العزم على مكافحة تلك الأنواع من الأسلحة التي تنشر الرعب وتجلب الحزن على العديد من الأسر، أنشأت حكومة توغو لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها، وقد قامت اللجنة بالفعل بمصادرة وتدمير المئات من الأسلحة والآلاف من ذخائر الصيد. وتبين كل هذه الإجراءات توفر الإرادة لجعل غرب أفريقيا منطقة سلم، وهذه مقدمة للتكامل الاقتصادي الحقيقي فيما بين دولنا. وهذا الالتزام بالسلم والأمن للجميع هو الذي أدى إلى نيل توغو الشرف باستضافة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا.

ولقد اضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٥، بجهود مكثفة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وهي تعزيز السلم، وتحديد الأسلحة، وكفالة نزع السلاح في المنطقة، فضلاً عن تنسيق المبادرات الإقليمية المضطلع بها في أفريقيا في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح.

ويسرنا أن نلاحظ أن المركز يواصل الوفاء بمهمته، على الرغم من الصعوبات العديدة التي يواجهها، ولا سيما مشاكله المالية . وأنشئ المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا ليعمل معتمدا على استخدام التبرعات الطوعية، وهي، لسوء الطالع، غير منتظمة ولا تسمح للمركز بتغطية نفقاته التشغيلية أو الإدارية.

ويذكر الأمين العام، في تقريره عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا (A/58/139)، أن

> ''المركز ما فتئ يبذل جهودا حثيثة في مجال جمع التبرعات ليتسنى له إنعاش برامج أنشطته. وعلى الرغم من هذه الأنشطة، ما زال النقص الحاد في الموارد البشرية والمادية والمالية يحد من قدرة المركز على تنفيذ برنامج عمله والاستجابة للطلبات المتعددة المتزايدة باستمرار الواردة من الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية''. (A/58/139، الفقرة ٣)

ويرى وفدنا أن برنامج العمل الطموح هذا للسلم والأمن ونزع السلاح ينبغي أن يتمكن من التمتع بدعم المجتمع الدولي في مجموعه. ونود هنا أن نعرب عن تهانئ حكومة توغو الخالصة وعميق امتنانها للبلدان والمنظمات والمؤسسات التي دعمت المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا في لومي. وفي الوقت نفسه، ندعو الآخرين من ذوى النوايا الخيرة إلى دعم المركز الذي يدافع عن قضية السلم والأمن الدوليين.

وذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ، في تقريره الوارد في الوثيقة A/56/817 ، أنه

> ''نظرا إلى أن نجاح أعمال المراكز الإقليمية يهدده دائما النقص في التبرعات وإلى أن أعمالها الجيدة وجدواها تلقى التقدير باستمرار من الجمعية العامة، فإنه ينبغي أن يطلب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح تمويل أنشطة الدعم التشغيلي

للمراكز، كما هو مطلوب في كل حال على حدة، من الميزانية العادية''. (A/56/817، الفقرة ٩٤)

وعلى أساس تلك التوصية، أعلن وفد توغو في العام الماضي، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بمناسبة اتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٨٧ بشأن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح، أن من المهم أكثر من أي وقت مضى، بدلاً من الاستمرار كل عام في مجرد تجديد القرارات السابقة بشأن هذه المراكز، العمل من أجل إدراج كل نفقات المراكز الإقليمية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولا يزال هذا البيان في إبانة حتى الآن، بل إن الحاجة إلى العمل لبلوغ هذه الغاية أصبحت أكثر إلحاحاً، نظراً للصعوبات التي تواجهها هذه المراكز في تنفيذ برامج أعمالها. وبهذا العمل نبين دعمنا الحقيقي لأهداف الأمم المتحدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلاً عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به المراكز الإقليمية. غير أنه في الوقت الذي ننتظر فيه تحول هذه الرغبة إلى حقيقة واقعة، سيشارك وفد توغو مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروع قرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، وستقوم المجموعة الأفريقية بعرض هذا المشروع. ونود أن نشكر مسبقاً أعضاء اللجنة الأولى للتأييد الذي سيقدمونه للقرار هذا العام، كما فعلوا من قبل.

وسيؤيد وفد توغو أيضاً أي مشروع قرار يرمي إلى تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، ترى توغو أن التقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل شرطاً مسبقاً أساسيا لنزع السلاح النووي. ولهذا نناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في تلك المعاهدة التي لا تزال تمثل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي، أن تفعل ذلك. وتدعو توغو الدول التي تعتزم تنفيذ برنامج للأسلحة النووية أن تمتنع عن ذلك بغية الحفاظ على السلم والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة. وعلى الرغم من ذلك يجب أن يكون نزع السلاح فعالاً ويجب أن يضم الجهات الصانعة للأسلحة والجهات المشترية لها، وأن يغطى كل أنواع الأسلحة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم للجنتنا، وأن أؤكد لكم أنكم ستحظون بكامل دعم وفدي لكم. وأتقدم بالتهانئ أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشيد بالسيد دانابالا، للأعمال الضخمة التي اضطلع بها في أثناء ولايته، وأن أرحب بالسيد نوبوياسو آبي وأن أهنئه على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. وأتطلع إلى التعاون المثمر بين وكيل الأمين العام وفريقه وبين الوفد المغربي.

وتتسم التحديات التي نواجهها الآن فيما يتصل بنزع السلاح والأمن الدولي بأنها معقدة ويصعب تحديدها على نحو تام. وقد كانت للدول الأعضاء في منظمتنا، منذ إنشائها، رؤية مشتركة للسلم الجماعي تقوم على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتذكر المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أن بوسع الدول التي يهددها عدوان مسلح أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس. ويجب، بطبيعة الحال، على الدول التي تمارس الدفاع المشروع عن النفس أن تحصل على تأكيد لتلك المشروعية من الأمم المتحدة. واليوم ، تتشكك بعض الدول، على أساس تصورها الخاص لمصالحها الأمنية الوطنية، في هذا التفسير المتفق عليه، وتحتفظ بالحق في استخدام القوة من جانب واحد. ويمكن أن تؤدى هذه الخطوة إلى زيادة استخدام القوة من جانب واحد، كما أنها تمثل تهديداً رئيسياً للمجتمع الدولي.

وكما ذكر الأمين العام بحكمة في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية،

”ما زال مصدر القوة الرئيسي للأمم المتحدة ما تمثله من شرعية تستند إلى مبادئ القانون الدولي الراسخة التي تقبلها جميع الدول والمعبّر عنها في القرارات التي تتخذها منظمة تمثل المجتمع الدولي بأسره. فليس هناك من بديل عن هذه الشرعية على الساحة الدولية. لذا، من الضروري أن يتوافق التصريف الفعلي للشؤون الدولية مع هذه المبادئ“. (A/58/323، الفقرة ١٣)

ولا بد لنا من تأييد وجهة النظر التي عبر عنها الأمين العام في تقريره وكررها من على منبر الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وبالتأكيد، لا يوجد بديل لقواعد القانون الدولي. واحترام هذه القواعد من جميع الأطراف هو وحده الذي يمكن أن يجعلنا نستطيع تخليص العالم من ويلات الحرب والفوضى. وهذا لا ينفي إمكانية إجراء تعديلات لتعزيز قواعد القانون الدولي.

ومن بين التحديات الجديدة التي ينبغي للعالم التصدي لها، لا بد لنا من أن نذكر خطر حصول كيانات غير حكومية على الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا توجد الآن وسيلة متعددة الأطراف فعالة تمكننا من مواجهة هذا التهديد. ومن الممكن، بالطبع، أن تثار التساؤلات بشأن حقيقة هذا التهديد الذي يصعب تقديره بحكم طبيعته. ولكننا أيضا نستطيع أن نتساءل بحق فيما إذا كان نظام الأمن الدولي القائم على امتلاك عدد محدود من الدول للأسلحة النووية يمثل أيضا خطرا بحد ذاته. ومن المؤكد أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو وحده، في النهاية، الذي يمثل الحل الفعال لمسألة التصدي لذلك التهديد، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح، يمكن التحقق منها دوليا.

مع ذلك، لم تشهد السنوات الماضية إلا القليل من التقدم في مجال نزع السلاح، وخاصة في مجال السلاح النووي. ليس هذا فحسب، بل إننا لاحظنا بقلق القيام ببحوث بغية إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية ونشأة مذاهب عسكرية تشتمل على إمكانية استخدام الأسلحة النووية في مسارح العمليات التقليدية. وقد لاحظنا، مع الأسف، أنه باستثناء اتفاقية موسكو، الموقعة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بشأن تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية، لم يحرز أي تقدم يذكر. وتسري هذه الحالة أيضا على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي استلزم التفاوض عليها قدرا كبيرا من الجهد، وكان التوصل إليها مصدر أمل كبير، ومع ذلك لم تصبح نافذة حتى الآن.

ونظرا لهذه الحقائق، ثمة ضرورة ملحة لتعزيز الصكوك الدولية القائمة من خلال العمل الناشط على صيانتها ودعمها. ولا بد لنا كذلك من تنشيط تعددية الأطراف باعتبارها أسلوب التفاوض الدولي الرئيسي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فقد أولت المملكة المغربية، كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أهمية خاصة لبدء نفاذ برنامج عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعتمد في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وبالمثل، يدعو المغرب إلى الانضمام العالمي للمعاهدة.

ومن هذا المنطلق، ما زالت المملكة المغربية تشعر بالقلق العميق بسبب الحالة السائدة في الشرق الأوسط. ومما يبعث على الأسى، بشكل خاص، أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تواجه معارضة دولة واحدة في المنطقة، وهي إسرائيل، التي لم تصبح حتى الآن طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترفض إخضاع منشآتها النووية للضمانات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا تزال المملكة المغربية مؤمنة بأن أفضل ضمانة لأمن الدول لا تأتي عن طريق القوة العسكرية وتكديس الأسلحة النووية، بل عن طريق التعايش السلمي مع الدول المجاورة، وخيار السلم الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه، ونزع السلاح النووي، واحترام الشرعية الدولية، وخلق البيئة الملائمة للتنمية والازدهار، والاتصالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى مواجهة تلك التحديات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على مكافحة انتشار القذائف التسيارية. وفي هذا الصدد، رحبت المملكة المغربية باستكمال مدونة السلوك التي تم التوصل إليها في لاهاي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بغية مكافحة انتشار القذائف التسيارية. ويعتقد بلدي الذي أيد هذه المدونة أنها خطوة أولى نحو إبرام صك دولي ملزم لمكافحة ذلك الانتشار.

إن المملكة المغربية، التي تساهم بنشاط في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية، تلاحظ بقلق النتائج المهلكة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي الحقيقة، استمر عدد ضحايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في التزايد في السنوات الأخيرة، بحيث وصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية في العام، ومن ضمنها ٣٠٠ ٠٠٠ ضحية في الصراعات المسلحة. ويرحب بلدي بالنتائج المشجعة التي تحققت في إطار أعمال المتابعة لبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة. إن المغرب، تصميما منه على مواصلة أنشطته بهدف نزع السلاح العام والكامل – وهو طرف في الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وخاصة البروتوكول الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٦– سيستمر في متابعة هذه المسائل باهتمام خاص.

ولا بد لنا من ذكر الإرهاب الدولي كأحد التحديات التي ينبغي للمجتمع الدولي التصدي لها. وتود المملكة المغربية، وقد كانت هدفا لهجمات إرهابية وحشية في أيار/مايو، أن تكرر تأكيد تصميمها الراسخ على أن تستمر في المساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وتلك الأعمال لا يمكن لها بأي شكل من الأشكال أن تضعف ارتباط بلدي بالخيارات الديمقراطية وبقيم الحرية والتسامح التي يتمسك بها.

إن صون السلم والأمن الدوليين يعتمد أيضا على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وقد قرر المغرب خياره الاستراتيجي على أساس من الإيمان الراسخ وهو يشارك بنشاط في توطيد السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي إنشاء مجموعة إقليمية مغاربية تنعم بالاستقرار وتحترم وحدة أراضي كل الدول الأعضاء الخمس فيها.

إن استعادة تعددية الأطراف في التفاوض على نزع السلاح يستلزم تنشيط هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد أصاب الجمود عمل مؤتمر نزع السلاح منذ عدة سنوات. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا الجهود الحالية التي يبذلها السفير كونيكو إنوغوتشي ممثل اليابان، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وتمكينه من البدء في أعماله الموضوعية في دورته القادمة. ويكرر وفد المغرب تأكيده على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتبر نزع السلاح النووي إحدى أولوياته. وبالمثل، يؤيد وفد المغرب البدء في إجراء مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية.

وفيما يتعلق باللجنة الأولى، فقد أعلن الرئيس رغبته في البدء في عملية مشاورات غير رسمية بشأن ترشيد أساليب عملنا. والوفد المغربي يعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في هذه المشاورات بروح الحوار. ولن تتعارض هذه المحاولة مع الجهود الأوسع التي تتخذها الجمعية العامة لتنشيط أعمالها. ففي رأينا أن هذه الجهود مكملة للجهود الأخرى.

ووفد المغرب، إخلاصا منه للمبادئ التي تأسست عليها حركة عدم الانحياز، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز نزع السلاح العام والكامل، سيساند جهود اللجنة في التوصل إلى نتيجة توافقية لتحسين أساليب عمل اللجنة الأولى، بحيث تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء.

السيد ميا ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والامتياز لي أن أتكلم باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وبلدي ميانمار.

وأود في البداية أن أعرب عن تهانينا الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. ونحيي كذلك أعضاء الآخرين. ونشعر بالسعادة والاعتزاز بأن نرى بين أعضاء المكتب السيد سوريا شينداونغاسي، وهو دبلوماسي من تايلند وزميل في رابطة دول جنوب شرق آسيا. ونحن، وفود رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على ثقة تامة بأن مداولاتنا، بفضل قيادتكم القديرة وإرشادكم الماهر، ستؤدي إلى نهاية ناجحة. وأؤكد لكم كامل تأييد وفود رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن اعتماد جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة إعلان الألفية له أهمية قصوى ويعبر عن الالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في عام ٢٠٠٠. ولذلك ينبغي أن نضاعف جهودنا من أجل ترجمة تلك الالتزامات إلى حقائق، ولا سيما في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن، بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نؤكد مجددا تصميمنا على السعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وعلى أن نبقي على جميع الخيارات مفتوحة من أجل تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل إزالة الأخطار النووية.

وتتشاطر بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرأي القائل بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية إسهام مهم جدا في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن. وتؤمن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن الظروف الحالية مواتية لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤكد بلدان الرابطة مجددا على أهمية القرار الإجماعي الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بأن ثمة التزاما بمواصلة واختتام المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، نعتزم، نحن بلدان الرابطة، أن نواصل تأييد تقديم مشروع القرار الذي تقدمه ماليزيا كل عام لدعم هذا الحكم المهم وأن نشارك في تقديمه.

ومنذ عدد من السنوات دأبت بلدان الرابطة على تقديم مشروع القرار السنوي الذي ابتدرته ميانمار، والذي يناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف فورا التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها، واستحداثها وإنتاجها وتخزينها. ويحث مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تقوم فورا، كتدبير مؤقت، بإلغاء حالة التأهب لأسلحتها النووية وبتعطيل نشاطها، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة أخرى لزيادة خفض حالة استنفار منظومات أسلحتها النووية. ويدعو مشروع القرار أيضا إلى عقد مؤتمر دولي في موعد مبكر بشأن نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، لتحديد تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي والتعامل مع تلك التدابير.

ويشكل مشروعا القرارين المذكورين جزءا من إسهامات أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا في قضية نزع السلاح. وهذا العام ستقوم ماليزيا وميانمار، بدعم من

الرابطة ومقدمين آخرين، بطرح مشروعي القرارين مرة أخرى. ويحدونا الأمل في أن يحظى المشروعان بتأييد أكبر، وبزيادة عدد المقدمين.

وما فتئت بلدان الرابطة تشدد على أهمية تحقيق التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نكرر نداءنا للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبذل جهودا إضافية للتخلص من جميع أسلحتها النووية.

وفي ذلك السياق، نرحب بعقد المؤتمر الثالث المعني بتدابير تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، في فيينا عام ٢٠٠٣. ونرحب أيضا باعتماد المؤتمر للتدابير الملموسة الاثني عشر الواردة في الإعلان الختامي للمؤتمر من أجل الترويج لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. ويشجعنا أنه حتى الآن صدقت ثلاث دول حائزة لأسلحة نووية على تلك المعاهدة المهمة. ونرحب بتصديق الجزائر على المعاهدة – أحد البلدان الوارد اسمها في المرفق ٢ للمعاهدة – وتصديق أفغانستان وألبانيا وعمان وقبرص وكوت ديفوار والكويت وموريتانيا عليها في العام الماضي. ونحث أيضا جميع الدول، وخاصة الدول المتبقية الحائزة للأسلحة النووية، أن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن.

ونرحب بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام ٢٠٠٠، ونلاحظ مع الارتياح أن الأعمال التحضيرية جارية الآن للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وترحب بلدان الرابطة بصفة خاصة بالتعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز التخلص التام من ترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به كل الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونكرر التأكيد على رأينا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان التام الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطوات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا اقتناعنا بوجود حاجة ملحة إلى أن تتخذ الدول النووية إجراءات ملموسة لتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وخاصة المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي والمادة الرابعة الخاصة بتوفير المساعدة التقنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونذكر مع التقدير الأعمال التحضيرية التي أنجزتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، في دورتها الأولى المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ودورتها الثانية التي عقدت في جنيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣.

ونعتقد أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤ ستكون ذات أهمية حيوية، حيث أنها ستعالج المسائل الموضوعية. وفي ذلك الصدد، نرحب بترشيح السفير سودجدنان بارنوهادينينغرات ممثل إندونيسيا رئيسا معينا للدورة الثالثة للجنة التحضيرية، ونؤيد ذلك الترشيح. ونناشد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الاضطلاع بعمل موضوعي للتمهيد للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠٠٥.

وفي ذلك الصدد، نركز على ضرورة أن تواصل اجتماعات اللجنة التحضيرية تخصيص أوقات محددة للمداولات بشأن نزع السلاح النووي، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وضمانات الأمن.

وإننا نتشاطر الرأي القائل إن هناك حاجة ملحة إلى اتباع نهج شامل حيال القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية

باعتبار ذلك مساهمة في السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أنه أنشئ فريق للخبراء الحكوميين عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف للنظر في مسألة القذائف من جميع جوانبها. ونحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن الموضوع، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧١/٥٧.

ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة للتصدي للشواغل التي تتصل بانتشار القذائف تكون من خلال إبرام اتفاقات عالمية شاملة وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها على الصعيد المتعدد الأطراف.

ونشير أيضا إلى أن بدء نفاذ معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إلى الأمام صوب تخفيض مستوى أسلحتهما النووية المنشورة. وينبغي تنفيذ المعاهدة وفقا لمبدأي اللارجعة والشفافية.

ونشير إلى أن الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أحاط علما بالتقدم المحرز في التفاوض بشأن إبرام بروتوكول يتعلق بالتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشير إلى اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ونحيط علما أيضا بالقرار القاضي بأن تجتمع الدول الأطراف سنويا في عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي السادس، وأنه ينبغي عقد اجتماع الخبراء قبل كل اجتماع سنوي. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد أول اجتماع للخبراء من الدول الأطراف في المعاهدة في جنيف في آب/أغسطس ٢٠٠٣ ونعرب عن أملنا أن يحرز الاجتماع السنوي الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تقدما في جهودنا المبذولة من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترحب بانعقاد الاجتماع الأول من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتم خلال هذا الاجتماع تقييم تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد أحطنا علما بالمناقشات المكثفة والشاملة التي عقدت خلال ذلك الاجتماع بشأن قضايا هامة مثل جمع الأسلحة وتدميرها؛ ووضع العلامات والتعقب؛ ومراقبة التصدير والاستيراد؛ وبناء القدرات للتنفيذ والبحث؛ وبناء المؤسسات؛ والأمن البشري. ونحيط علما مع التقدير بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونطالب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنفيذ برنامج العمل. ونؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للدول الأعضاء بأن تضاعف جهودها للعمل على فرض حظر على إمداد الأطراف من غير الدول بالأسلحة الصغيرة.

ونحيط علما بانعقاد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في بانكوك، تايلند، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ – وهي أول مرة يعقد فيها هذا الاجتماع في آسيا. ونطالب المجتمع الدولي بأن يقدم العون اللازم للبلدان المتضررة من الألغام لضمان حصولها على المعدات المادية والتكنولوجيا

والموارد المالية لإزالة الألغام وتقديم مزيد من المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية.

إننا نعتقد اعتقادا قويا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في إطار معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية.

إن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد نجحت من خلال جهودها المستمرة في أن تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دخلت حيز النفاذ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وهناك بروتوكول مرفق بالمعاهدة لانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإذ نرحب بإعلان الصين في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ استعدادها للانضمام إلى هذا البروتوكول. نود أن نكرر دعوتنا للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إلى البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه المعاهدة، ونؤكد أهمية المشاورات المباشرة بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونعتبر هذا تقدما هاما نحو تشجيع انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول هذه المعاهدة.

ونرحب أيضا بالاتفاق على مستوى الخبراء بين أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على نص معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وإنشاء تلك المنطقة سيزيد من عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم، ويسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونؤكد من جديد أهمية وصلاحية أحكام الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية.

ونكرر مرة أخرى دعمنا لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونكرر مرة أخرى قلقنا العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المداولات التي أجرتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩ بشأن جدول أعمال الدورة الاستثنائية وأهدافها. ونواصل دعوتنا إلى اتخاذ خطوات أخرى تفضي إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة، بمشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فضلا عن الحاجة إلى أن يجري خلال تلك الدورة الاستثنائية استعراض وتقييم تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى، مع التأكيد من جديد على مبادئها وأولوياتها.

ونشير إلى الإعلان التاريخي لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثاني، الذي صدر عن رؤساء دول أو حكومات بلدان الرابطة في مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بالي، إندونيسيا، يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد اتفق رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء على إنشاء جماعة للرابطة تدعمها الركائز الثلاث للتعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الاجتماعي – الثقافي. وهذه الركائز سيعزز بعضها بعضا بشكل وثيق في مسعى لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار، واتفقوا على أنه يمكن من خلال هذا الجهد أن يتحقق تكامل أوثق يفيد كل البلدان الأعضاء في الرابطة وشعوبها. كما اتفقوا على مواصلة جهودهم لتعزيز السلم والاستقرار والأمن والتنمية والرفاهية في المنطقة بغية إنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تتسم بالديناميكية والقوة. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدوا إطارا لهذه الجماعة من خلال إنشاء الجماعة الأمنية للرابطة، والجماعة الاقتصادية

للرابطة والجماعة الاجتماعية – الثقافية للرابطة. واتفقوا أيضا على أن يعهدوا إلى الوزراء بتنفيذ إعلان اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثاني.

كما اتفقوا على أن يعتمد أعضاء الجماعة الأمنية التابعة للرابطة على الوسائل السلمية حصرا في تسوية الخلافات داخل المنطقة وأن يعتبروا أن احتياجاتهم الأمنية تترابط فيما بينها ترابطا أساسيا ويحددها الموقع الجغرافي والرؤية والأهداف المشتركة. والجماعة الأمنية للرابطة، إذ تعترف بالحق السيادي للبلدان الأعضاء في انتهاج سياساتها الخارجية والترتيبات الدفاعية بصورة منفردة، وإذ تأخذ الارتباط القوي بين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار، لتؤيد مبدأ الأمن الشامل القائم على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة تنبثق من رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٠، بدلا من ارتكازه على مواثيق دفاعية أو تحالفات عسكرية أو سياسية خارجية مشتركة.

والجماعة الأمنية التابعة للرابطة مفتوحة وتستشرف المستقبل فيما يتعلق بإشراك أصدقاء الرابطة وشركاء الحوار بصورة نشطة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وسوف تبني على المنتدى الإقليمي للرابطة لتيسير التشاور والتعاون بين الرابطة وأصدقائها وشركائها بشأن مسائل الأمن الإقليمي.

وتواصل بلدان الرابطة إيلاء أهمية خاصة لجهود بناء الثقة بين بلدان المنطقة. وما فتئت الرابطة تقوم بإجراءات ملموسة لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال المبادرات المختلفة في إطار المنتدى الإقليمي للرابطة.

ونحيط علما بالتطورات الإيجابية في عملية المنتدى الإقليمي للرابطة من خلال الأنشطة فيما بين الدورات والصلات بين المسارين الأول والثاني. ونلاحظ مع الارتياح المناقشات المفيدة وتبادل الآراء أثناء الدورة العاشرة للمنتدى الإقليمي للرابطة المعقودة في بنوم بنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويشجعنا بصفة خاصة أن هذه الدورة قد أولت اهتماما، في جملة أمور، لتعزيز تنفيذ التوصيات التسع التي صدق عليها المنتدى الإقليمي في دورته التاسعة؛ ومواصلة العمل في إجراءات بناء الثقة باعتبارها أساسا لعملية المنتدى الإقليمي؛ وتنفيذ مفهوم ومبادئ الدبلوماسية الوقائية؛ وجعل الكفاح ضد الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود من أولويات التعاون في المنتدى في الوقت الحالي؛ وتعزيز دور رئاسة المنتدى، بما في ذلك التفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

ونلاحظ مع الارتياح أيضا مستوى الثقة التي تطورت في إطار عملية المنتدى الإقليمي للرابطة وفيما يتعلق بالأنشطة الجارية في المجالات المتداخلة بين تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية التي بدأ المنتدى في الاضطلاع بها.

ونؤكد مجددا على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. إلا أننا نشعر بالإحباط والقلق إزاء استمرار حالة الجمود في المؤتمر، ونلاحظ بأسف أنه لا يزال غير قادر على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في دورته لعام ٢٠٠٣. ويحدونا الأمل في أن تثبت الدول المعنية التزامها بعملية نزع السلاح وأن تمارس إرادتها السياسية للتغلب على حالة الجمود هذه والتوصل إلى حل ودي في المستقبل القريب.

ونلاحظ أيضا، أثناء دورة عام ٢٠٠٣ السنوية، أن الرؤساء المتعاقبين للمؤتمر أجروا مشاورات مكثفة بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل.

وترى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن توسيع مؤتمر نزع السلاح ضروري، ونحن نؤيد تأييدا كاملا طلب تايلند والفلبين.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب، مرة أخرى، عن تقديرنا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا، لإسهامها الفعال في السلم والأمن الدوليين. وتسهم الندوات والمنتديات الإقليمية التي تنظمها هذه المراكز إسهاما فعالا في تقدم عملية الأمن ونزع السلاح المستمرة في هذه المناطق.

وعلى وجه الخصوص، نحن نقدر تقديرا كبيرا وندعم كاملا الأنشطة الدينامية في المنطقة التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي أسهم إسهاما كبيرا في الحوار بشأن الأمن وزاد الوعي بقضايا نزع السلاح.

ونجدد التزامنا بالتعددية بوصفها وسيلة مهمة في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة في ميدان نزع السلاح وفي تصميمنا على مواصلة تعزيز التعددية في هذا الميدان.

بالنسبة لنا، من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن يكافح المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وأن يضاعف الجهود التي يبذلها لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، والوفاء بالتزامه بهذا الهدف. ونحن، بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نؤكد مجددا التزامنا بأن نعمل بالتعاون مع الآخرين لتحقيق هذه الأهداف بوصفها مسألة لها أعلى الأولويات.

السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود، قبل كل شيء، أن أتقدم إليكم، يا سيادة الرئيس، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق أيضا أن حنكتكم الدبلوماسية وخبراتكم الثرة ستسهم إسهاما إيجابيا في مداولاتنا.

إن السلم والأمن الدوليين مهددان الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي نفس الوقت، تواجه جهود نزع السلاح العالمية تحديات خطيرة. وتصدر التهديدات العسكرية ويُمارس استخدام القوة من جانب واحد علانية. ومحاولات التمسك بالتفوق النووي والسيطرة على سياسات العالم من خلال عمليات التهديد النووي أصبحت سافرة. وبالتالي، تجري الآن ممارسة مذهب الضربات النووية الاستباقية، الذي حل محل مذهب الردع النووي.

قبل ٣٥ عاما تقريبا، عندما أيدت الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم الانتشار النووي، ألزمت نفسها بالتخلص من أسلحتها النووية في أقصر وقت ممكن. وهذا هو حجر الزاوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بيد أن الدولة العظمى الحائزة للأسلحة النووية تطور الآن أنواعا جديدة من الأسلحة النووية وتوسع، حتى اليوم، سباق التسلح النووي إلى الفضاء الخارجي، متجاهلة التخلص من الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، فإن الدولة العظمى الحائزة للأسلحة النووية حققت احتكارا نوويا وانتهكت معاهدة عدم الانتشار لتبتز بأسلحتها النووية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وليس من المقبول أن تدعو جهة إلى عدم الانتشار النووي في الوقت الذي تكدس فيه الأسلحة النووية وتسعى إلى تحسين هذه الأسلحة.

ولتحقيق نزع السلاح الحقيقي وضمان السلام الدائم على الأرض، ينبغي أن يرتب المجتمع الدولي مهامه حسب الأولويات على أساس تحليل دقيق للواقع العالمي الحالي.

ويرى وفدي أن المسألة الأساسية في نزع السلاح هي نزع السلاح النووي وأن المهمة الأساسية في تحقيق نزع السلاح النووي هي أن تتخلى الدولة العظمى الحائزة للأسلحة النووية عن سياستها القائمة على التهديد النووي.

وقد أدت سياسة الاستبداد والتصرف من جانب واحد إلى إخراج عملية نزع السلاح عن مسارها في بداية

القرن الحادي والعشرين، وهي العملية التي لم تبدأ في التحرك إلى الأمام إلا في التسعينيات.

ولا يمكن أبدا توقع حدوث نزع سلاح عملي من أي نوع كان في بيئة الأسلحة النووية الحالية واستمرار سباق التسلح النووي على كوكبنا.

ومن المهم أن تصدر الأمم المتحدة تحذيرا في الوقت المناسب من مغبة العمل الانفرادي، الذي أصبح في الآونة الأخيرة أكثر ظهورا وتجاوز كل حدود. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي أن من الضروري عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن. والإخفاق في عقد هذه الدورة الاستثنائية، على الرغم من الدعوات المتكررة الصادرة عن عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمثل في حد ذاته تهديدا للسلام.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية – موضع التركيز الدولي الآن – نتيجة أيضا لانتهاج سياسات القوة الانفرادية التي تهدف في نهاية المطاف إلى تغيير النظام السياسي القائم. ونواجه، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خطر المحاولات المستمرة من جانب الدولة النووية العظمى الساعية إلى خنقنا. ونحن نصر على أن تغير الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا ضروري لتحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ومفتاح حل المسألة النووية هو أن تغير الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد عقدت محادثات سداسية الأطراف في بيجين في آب/أغسطس الماضي بفضل مطالب بلدي المعقولة وجهودنا الإيجابية والمرنة. ولكننا لم نلمس وجود موقف صادق من جانب الولايات المتحدة يهدف إلى إيجاد حل للمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ويتمثل موقفنا الثابت في حل المسألة النووية سلميا من خلال الحوار والمفاوضات. والحل السلمي للمسألة النووية بين بلدي والولايات المتحدة يتصل اتصالا لا انفصام له بالأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

إن الحوار والتهديد لا يتفقان. ويظهر الواقع الحالي بوضوح أن التخلي عن السياسة العدائية الهادفة إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة لا غنى عنها لتحقيق السلام والتعايش في هذه المنطقة.

وبفضل قوتنا الرادعة يمكن الدفاع عن السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي هذه المنطقة. وسياسة ''سونغون''، التي تنتهجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سياسة استقلال تردع نشوب الحروب وتحافظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار. وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد لإزالة خطر القوات الخارجية وضمان السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، الآن وفي المستقبل على حد سواء.

السيد شيبانى (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أُعرب، كما فعل أعضاء الوفود الموقرون السابقون، عن سرور وفدي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى، لجنة نزع السلاح والأمن الدولي. وأود أن أهنئ بحرارة السفير نوبوياسو آبي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح المُعين حديثا. ويمكنكم أن تعتمدوا على كامل دعم وفد مالي، ونأمل أن نكون في نهاية هذه الدورة قد اتخذنا خطوة حاسمة إلى الأمام نحو تحقيق هدفنا النبيل.

إن أهمية إسهام هذه اللجنة في نزع السلاح وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين لا يرقى إليها الشك. ونرى أنه ينبغي للجنة، لكفالة استمرار أهميتها وموثوقيتها، أن تعتمد في هذه الدورة توصيات مفيدة ومحددة بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يُدلي بالتعليقات التالية.

فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة، يُشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها وأثرها الوخيم على السكان المدنيين مصدرا رئيسا للقلق، وتقوض هذه الأمور دعائم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذاتها. وقد أدرك بلدي منذ وقت طويل الأثر السلبي لهذه الظاهرة، وهو يؤسس موقفه على ما أُتُخذ – على الصعيدين الدولي والإقليمي – من مبادرات تحظى بدعم المجتمع الدولي.

ولقد أكدت مالي تصميمها على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وفي اجتماع الدول الأول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، قدمت مالي تقريرا تفصيليا عن أنشطتها في الوثيقة A/CONF.192/BMS/2003/CRP.54 المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويورد ذلك التقرير تقييما للجهود التي بذلتها على الصُعد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والدولية، اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة في إطار مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، بصياغة التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والمواءمة بين تلك التشريعات، والاحتفاظ بسجل وطني للأسلحة النارية، وتوفير الأمن لمخازن الأسلحة ومستودعات الذخائر، ومراقبة الحدود الوطنية، وتعزيز قدرات قوات الأمن على الأداء. ومن المناسب هنا أن نطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر الدعم التقني والفني للجنة الوطنية.

وتؤيد مالي المبادرة الفرنسية/السويسرية بشأن وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة . وتأمل مالي أن تبدأ في القريب المفاوضات بشأن إعداد صك دولي مُلزم قانونا بشأن هذا الموضوع يُمكننا من تتبع الأسلحة إلى مصدرها.

بسبب عدد من العوامل تدهور مستوى أمن السكان في كل أنحاء العالم تدهورا كبيرا، ولهذا نحتاج إلى وضع استراتيجية سياسية دولية تقوم على أساس مفهوم الأمن البشري. وقد عمل عدد من البلدان معا في إطار شبكة الأمن البشرى. وهذه البلدان هي أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كندا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان وجنوب أفريقيا بصفة مراقب. وأصبحت مالي رئيسا للشبكة منذ أيار/مايو الماضي، ونحن نُركز على المجالات التالية: التوعية بحقوق الإنسان، والأطفال في الصراعات المسلحة، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومسائل الجنسين في عمليات حفظ السلام. وتطلب مالي إلى جميع الدول الانضمام إليها في دعم المبادرة الرامية إلى وضع اتفاقية إطارية للنقل الدولي للأسلحة، وستبدأ هذه المبادرة في باماكو هذا الشهر.

وفيما يتعلق بالتعددية ونزع السلاح، أود أن أؤكد الأهمية التي توليها مالي للتعددية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لعملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول، أن تمتد لتشمل كل المناطق في العالم. وسيسهم هذا على نحو هام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وينبغي بالمثل أن يكون هناك توافق في الآراء لضمان ألا تحصل المجموعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، وأن يتعزز ذلك بتدابير صارمة ومُحددة.

وتود مالي أن تؤكد من جديد نداءها للبلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تكفل على سبيل الاستعجال إبرام صك دولي مُلزم قانونا لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه مسألة تتعلق بالشفافية وحسن النية.

وإننا نجتمع في وقت توجد فيه تحديات كبيرة لعملية نزع السلاح في العالم. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الحالة كي

ندفع قدما ببرنامجنا لنزع السلاح من جميع جوانبه، من أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستقوم مالي، كما فعلت في السنوات السابقة، باسم البلدان الأعضاء الخمسة عشر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقديم مشروع قرار بعنوان ''تقديم المساعدة إلى الدول لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة'' ونأمل أن يحظى هذا المشروع بأوسع تأييد من جميع الدول.

السيدة موتيتى (ليسوتو) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أُدلي بهذا البيان بالنيابة عن سفير بلدي، سعادة السيد ليبوهانغ موليكو الذي لم يستطع أن يكون معنا هنا اليوم لأسباب خارجة عن إرادته.

ويتقدم وفدي بالتهاني لكم ولسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أنكم ستوجهوننا بفضل ما لديكم من خبرات ثرة وقيادة مُقتدرة إلى خاتمة ناجحة لأعمالنا. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم ودعمه لكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم بخالص الشكر للسيد ميتلاند ممثل جنوب أفريقيا لما قام به من أعمال ممتازة بصفته رئيسا لهذه اللجنة في الدورة السابقة

وأود أيضا أن أهنئ السيد نوبوياسو آبي لتعيينه في منصب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وأن أعرب عن تقديرنا لبيانه الاستهلالي الذي شكل أساسا مفيدا لمداولاتنا. وعلاوة على ذلك، يُشيد وفدي بالسيد دانابالا، وكيل الأمين العام السابق لشؤون نزع السلاح لإسهامه القيم في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

ويرحب وفدي بنتيجة اجتماع الدول الأول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأود في هذه المرحلة أن أُعرب أيضا عن تقدير وفدي لتقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن إمكانية وضع صك دولي لتمكين الدول من أن تقوم بطريقة موثوقة وحسنة التوقيت بتحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونحن واثقون من أن هذا التقرير سيوفر أداة مفيدة لمداولاتنا بشأن هذا الموضوع. ونأمل أيضا أن تبت الجمعية العامة في توصيات ذلك الفريق.

وتُدرك حكومة مملكة ليسوتو أهمية التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وتؤيد كل المبادرات الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وليسوتو طرف في البروتوكول المعني بمراقبة الأسلحة النارية، والذخائر، والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي اعتمد في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك أودعت ليسوتو مؤخرا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ صك انضمامها إلى بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المُكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتلتزم ليسوتو بالتنفيذ التام لهذه الصكوك. ولهذا السبب ذاته طلبت ليسوتو من جنوب أفريقيا، جارها المباشر الوحيد، تقديم المساعدة التقنية التي مكنت من القيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بتدمير ٢٤٠ ٤ قطعة من الأسلحة الصغيرة الزائدة عن الحاجة والمملوكة للدولة.

هناك توافق آراء بأن الإرهاب أكبر خطر في عصرنا. وليس هناك شك يذكر، إن وجد، في أن المجتمع الدولي لن يكسب الحرب ضد الإرهاب إلا من خلال الجهود المتعددة الأطراف. ويتشاطر وفد بلدي الخوف من أنه ما لم تتخذ تدابير جماعية، ملائمة قد تحصل أطراف غير الدول على

أسلحة الدمار الشامل وتستعملها. ولا يمكننا أيضا تحمل تكلفة إهمال الخطر الكبير الذي تشكله الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية. ولذلك نود أن نكرر مجددا أهمية التصديق على المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح والانضمام إليها وتنفيذها على نحو كامل، بما في ذلك المعاهدات التالية التي أصبحت ليسوتو طرفا فيها: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ومعاهدة أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. ونود أيضا أن نشجع جميع الموقعين على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا – على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، نناشد جميع الدول الوفاء بتنفيذ التدابير الثلاثة عشر المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام ٢٠٠٠.

وتشعر ليسوتو بالإحباط أيضا لعدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح وهو المحفل الوحيد للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. ويثبطنا أيضا إلى حد بعيد أن عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة قد فشل في إحداث تحول إيجابي عن طريق تعزيز تدابير نزع السلاح النووي أو تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح.

ومن سوء الطالع أنه حتى على الرغم من أن وفودا عديدة قد أعلنت أنها ترحب بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح، فشل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أعطي ولاية النظر، ضمن جملة أمور، في أهداف وجدول أعمال الدورة، في التوصل إلى توافق آراء وأعرب عن الحاجة إلى إحالة المسألة إلى الجمعية العامة مرة أخرى.

شهد عام ٢٠٠٣ نكسات عديدة في مجال نزع السلاح وأيضا زيادة في التهديدات للسلام والأمن، ومع ذلك لا يوجد سبب لليأس. فلدينا عدد من اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف يمكن أن نعتمد عليها، وآمالنا معقودة على الامتثال العالمي لتلك المعاهدات وتنفيذها تنفيذا كاملا.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأيضا تهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ووفد بلدي واثق بأن اللجنة ستعمل، بقيادتكم، من دون كلل نحو إكمال أعمالنا بنجاح. ونود أن نؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. وفي الوقت نفسه، نود أن نهنئ السفير نوبوياسو آبي ونرحب به وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن نشكره على بيانه البليغ الذي أدلى به الأسبوع الماضي.

إننا نمر بفترة عصيبة. حتى في الوقت الذي يؤدي فيه التقدم التقني والعولمة إلى تغيرات سريعة وإيجابية في العالم الذي نعيش فيه، فإن تلك القوى الدافعة ذاتها تأتي بأخطار وأوجه ضعف جديدة. ولا تعرف تلك التهديدات أي حدود أو جنسيات. وليس هناك من هو في مأمن منها. والجميع معرضون للخطر.

وقد كان ١١ أيلول/سبتمبر، بالنسبة لكثيرين منا، حدا فاصلا أبرز خطر الإرهاب العالمي المدمر. وللأسف، يبدو من الراجح أننا سنضطر إلى العيش مع خطر الإرهاب لبعض الوقت في المستقبل. وفي الأشهر القليلة الماضية فقط، شهدنا هجمات إرهابية مأساوية وخسيسة ضد ضحايا أبرياء من بغداد إلى جاكرتا ومن مومباي إلى الرياض. وشهدنا في تلك الهجمات وفي هجمات أخرى كيف يمكن تحويل الطائرات والمراكب البحرية والمركبات العادية إلى قنابل مدمرة. ولكن يكفي أن نتخيل العواقب إذا تمكن الإرهابيون بطريقة ما من الحصول على أسلحة الدمار

الشامل واستخدامها. وهذا احتمال غير مستبعد ولكنه تهديد حقيقي جدا.

وفي الوقت نفسه، وفي أجزاء مختلفة من العالم، يخيم علينا دائما خطر الحرب التقليدية الواسعة النطاق. وإذا كانت الأطراف مسلحة بأسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، فيمكن أن تتصاعد تلك الصراعات محدثة أشد الآثار فتكا. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من أرجاء العالم من صراعات أهلية عنيفة. وغالبا ما يغذيها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتؤدي هذه الصراعات إلى قتل الآلاف وتشريد آلاف عديدة أخرى من ديارها، وتدمر الاقتصادات وغالبا ما تكون لها آثار ثانوية يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة المحيطة. وتلك مجرد بعض الأخطار على السلم والأمن الدوليين التي يتعين علينا أن نكافحها.

هذا هو المناخ الذي يتعين على اللجنة الأولى أن تعمل فيه. وعملنا لا يتعلق ببعض المشاكل النظرية التي يمكن أن تعالج على مهل، ولكنه يتعلق بأكثر التحديات إلحاحا، وهي تحديات أن تكون لها أوخم العواقب وأن تؤثر على الجميع في مجالات الحياة كافة بغض النظر عن الجنسية. ولسوء الطالع، يبدو أن فداحة مسؤولياتنا لا تظهر عادة في وتيرة عملنا أو الاهتمام الذي نوليه لمسألة بعينها أو في رغبة الدول الأعضاء في التصرف جماعيا عند الضرورة. بل إن المرء يمكن أن يجد صعوبة في التوفيق بين جدول أعمال اللجنة الأولى وإنجازاتها – وهي محفل أساسي متعدد الأطراف للنظر في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي – و الشواغل الأمنية الملحة التي لدى المجتمع الدولي الآن.

وقد تطرق العديد من المتكلمين الذين سبقوني إلى مسألة إعادة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح عمل اللجنة الأولى. وهذه مسألة موضوعية ومهمة. وحين يبدو استمرار أهمية الأمم المتحدة موضع شك، لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر أهمية من العمل صوب إعادة تنشيط منظمتنا واستعادة ثقة شعوبنا في الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لأن ننظر في كيفية إعادة تنشيط هذه اللجنة وضمان أن ترقى إلى مستوى التحدي، وأن تسهم إسهاما حقيقيا في السلم والأمن الدوليين. وهذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها وفد بلدي أن يبرز الحاجة إلى أن تعيد اللجنة الأولى التفكير في معاييرنا الحالية أو أن تطعن فيها إذا لزم الأمر. والذين يتذكرون بياناتنا عبر السنوات القليلة الماضية في هذا المحفل سيذكرون أننا أثرنا هذه النقطة ذاتها قبل ذلك.

ومع ذلك، فالطعن في المعايير القائمة ليس بالأمر اليسير على الإطلاق. وسيكون التوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية إعادة تنشيط لجنتنا أمرا أصعب. بل من الأصعب الانتقال من الإصلاح التجميلي إلى التنشيط الحقيقي للجنتنا وإحراز تقدم في عملنا. ومثلما يعلم الجميع، إن النداءات بإعادة تنشيط الجمعية العامة ومقترحات الإصلاح التي أصبحت الآن صيغا مبتذلة، مثل تبسيط جدول أعمالنا وترشيده، ليست جديدة. ولكن يبدو أن عددا قليلا من الوفود استجاب لها. وقد يرجع ذلك إلى أنه لم يتم استيعاب ضرورة وضع تدابير الإصلاح، أو حاجتنا إلى التصدي بفعالية للتهديدات التي نواجهها. وفي بعض الحالات، أعتقد أن ذلك يرجع إلى وجود مصالح سياسية ضيقة تطغى على المصالح الأوسع للمجتمع الدولي بأسره. وعلى أية حال، قد تكون المناقشة أصبحت ذات طابع سياسي إلى حد كبير ووجلت في الجدل العدائي والهجومي.

ولكن أصبح من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، ألا نسمح بتعويق العملية. وينبغي ألا نكتفي بدراسة المقترحات عاما تلو الآخر ولكن يجب أن نعالج بجدية الشواغل الحقيقية وأن ننظر في كل مسألة بفكر مفتوح على أساس مزاياها والمصالح الأوسع للمجتمع الدولي الذي ننتمي إليه جميعا.ومثلما هو الحال فيما يتعلق تقريبا بجميع قضايا

الأمم المتحدة، إن العنصر الأساسي للنجاح هو الإرادة السياسية – الإرادة السياسية للأخذ والعطاء وممارسة قدر أكبر من المرونة والتحلي بقدر أكبر من التفاهم. وإذا تمكنا من وضع هذه الأفكار في الحسبان حينما ننظر في المسائل في الأيام المقبلة، يمكننا إحراز بعض التقدم سواء بشأن إعادة تنشيط لجنتنا أو بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي التي نتعامل معها.

إن إعادة التنشيط لا تعني مجرد السعي إلى إيجاد تدابير للإصلاح أو إطلاق مبادرات جديدة للتصدي لتهديدات عصرنا الملحة. وينبغي ألا ننسى أننا بحاجة إلى ترسيخ وتحسين إنجازاتنا وضمان قدرة هذه الإنجازات على الصمود لاختبار الزمن. وبتقييم نظم نزع السلاح الموجودة لدينا حاليا، لست متأكدا من عدد النظم التي يمكن أن تعتبر حقا قصص نجاح. وينبغي ألا تطلق المبادرات الجديدة على حساب الجهود المبذولة لترسيخ النظم القائمة وتنفيذها بفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نحذر من تحميل أنفسنا أكثر من طاقاتنا. فالممتاز ليس عدوا للجيد. وبدلا من متابعة مبادرات قد تكون مثالية أو مسببة للشقاق إلى حد بعيد وبدلا من إهدار الوقت والموارد القيمة، قد يكون من الأنسب اتباع نهج عملي يمكننا من التحرك إلى الأمام.

وفي ذلك الصدد، كثيرا ما يتطلب التعامل مع تحديات العصر الأمنية المعقدة والمتعددة الجوانب، أن نتبع نهجا عمليا متشعباً ومتعدد الأبعاد. ولدى الأمم المتحدة دور حيوي تؤديه. ولكنها ليست بأي حال من الأحوال الطرف الفاعل الوحيد أو الساحة الوحيدة التي يمكن فيها التصدي لهذه التحديات الملحة. وقد نحتاج، حسب الاقتضاء، إلى أن نتصدى لهذه التحديات من مستويات مختلفة – سواء كانت عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية أو وطنية – ونقر بأن على الجميع دور يؤدونه – بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية وفرادى الدول والمنظمات غير الحكومية.

ويمكن أن تكون فعاليتنا في أفضل أحوالها حينما نواجه التحديات من زوايا مختلفة، من تعزيز النظم القانونية الدولية إلى وضع أكثر التدابير اللازمة صرامة لمنع الهجمات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، يتيح هذا النهج مراعاة الظروف الفريدة من نوعها لكل دولة أو منطقة على حدة، وبذلك يكفل أن يؤدي إلى حل فعال ودائم حقا تؤيده جميع الدول. حل عملي متشعب ومتعدد الأبعاد – سواء كان يهدف إلى القضاء على آفة الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – يمكن أن يعطينا أكبر قدر من المرونة ويثبت أنه أكثر الحلول فعالية. وعلى أي حال، إن دور الأمم المتحدة دور مركزي.

ولن يكون التغلب على التحديات التي نواجهها سهلا قط. وفي هذا العصر الجديد، أصبح من الضروري بقدر أكبر أن نكثف جهودنا لضمان ألا يحصل من يسعون إلى جلب الموت والدمار للضحايا الأبرياء على الأدوات والموارد التي يحتاجون إليها. تلك هي مسؤوليتنا الكبيرة، ويتحتم علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتنفيذها بنجاح. فلنستعمل الأسابيع المقبلة بحكمة لكي ننظر في الطريقة التي يمكننا أن نتعامل من خلالها بفعالية مع التحديات التي نواجهها. وقد لا يكون ذلك بالضرورة شيئا يمكن أن ننجزه في غضون هذه الدورة للجمعية العامة. ولكن لنحاول بإخلاص أن نضع أسس حل دائم وشامل للتحديات الأمنية التي نواجهها. وبعد عدة سنوات من الآن قد نتمكن من أن ننظر إلى الخلف ونقول إننا حققنا تقدما حقيقيا في جعل العالم مكانا أكثر أمناً.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا وأن أؤكد لكم تأييد كوبا الثابت لعمل اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنئ باقي أعضاء المكتب.

إذا كان من المفترض أننا تجاوزنا فترة الحرب الباردة، كيف يمكن أن نفسر مواصلة زيادة الإنفاق العسكري، فقد بلغ هذا العام ما يربو على مليون مليون دولار أمريكي، ويكاد يكون نصفه لبلد واحد؟ وما هي تبريرات استمرار إنتاج الأسلحة النووية وتعزيز دورها في المبادئ الأمنية لبعض البلدان؟ وكيف يمكن أن نفسر استحداث أسلحة تقليدية جديدة ذات قوة تدميرية كبيرة تقوض أمن الدول وقد تتسبب في أضرار بيئية لا يمكن إزالتها؟ وما هو الغرض من جهود عسكرة الفضاء الخارجي؟ وما حجم ما يمكن أن ننجزه إذا استثمرت نسبة صغيرة من هذا المبلغ الهائل في السعي إلى حلول للفقر والتخلف والمرض وإلى سبل سد الفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها؟

لقد أدى ظهور عالم أحادي القطب، توجد فيه دولة عظمى واحدة لها القدرة العسكرية على السيطرة على الساحة الدولية، إلى وجود حالة تسود فيها، ضمن جملة أمور، السيطرة والتدخل المباشر أو الخفي وعدم الأمن لأضعف البلدان ومحاولة إثبات صحة مبدأ الاستخدام الوقائي للقوة وإهمال المبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل السيادة المتساوية فيما بين الدول وتقرير المصير وعدم التدخل وعدم التهديد باستخدام القوة أو عدم استخدامها والتسوية السلمية للمنازعات. وقد انعكست تلك الحالة في محاولات لإثارة الشكوك في شرعية الهيئات والصكوك الدولية المنشأة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة واسترعاء اهتمام المجتمع الدولي إلى عدم الانتشار، مما يضر بنزع السلاح.

إن كوبا مقتنعة تماما بأن السبيل الوحيد الآمن والفعال لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو تحقيق القضاء التام عليها. وتؤكد كوبا مجددا الحاجة إلى الحفاظ على تعددية الأطراف في العلاقات الدولية على أساس من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة – وهي مسألة عولجت أيضا في إعلان الألفية. ونحن نؤكد مجددا تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات، لا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، ولكن أيضا لحل أية مشكلة أخرى تتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقات في ذلك المجال. ويجب تنفيذ عمليات التشاور والتفاوض هذه عن طريق إجراءات دولية ملائمة داخل إطار الأمم المتحدة أو آليات المعاهدات ذاتها بغية الحفاظ على نظام الأمن الجماعي المتأصل في الميثاق. ولذلك، نؤكد أنه من المهم للجنة الأولى أن تعتمد هذا العام مرة أخرى مشروع قرار بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

والاتجاه الخطير إلى اعتماد قرارات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة خارج الأمم المتحدة في عمليات تفاوضية مبهمة ثم محاولة جعل الجمعية تؤيد ما اتفق عليه في هذه العمليات أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح هي الهيئات العالمية الوحيدة للتداول والتفاوض بشأن هذه المسائل. ومن أجل كسر الجمود الذي يواجهه جدول أعمال نزع السلاح، المعبّر عنه في تشغيل الآلية المنشأة لمعالجته، هناك حاجة إلى تحديد التأييد السياسي من المجتمع الدولي ولا سيما من البلدان التي تشكك في أولويات نزع السلاح وعدم الانتشار المنشأة أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وتعتقد كوبا أن من الحتمي أن نجري فورا إصلاحا حقيقيا وفعليا وعملية شاملة لتطبيق الديمقراطية في الأمم المتحدة لكفالة قدرة المنظمة على صون السلم وقيادة النضال من أجل تحقيق نزع السلاح العام والشامل – بما في ذلك نزع السلاح النووي – الذي تتطلع إليه الإنسانية. ويجب أن يكون إصلاح الجمعية العامة وتنشيطها عملية متكاملة واحدة يُضطلع بها في إطار الفريق العامل المُنشأ لهذا الغرض. وهنا، يتعين اتخاذ قرارات هامة تحقيقاً للمزيد من الكفاءة والفعالية في عمل جميع اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، بما فيها اللجنة الأولى.

لقد دأب مسؤولون رفيعو المستوى في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على نحو متكرر وخطير على توجيه سلسلة من الاتهامات الكاذبة التي لا أساس لها البتة ضد كوبا، دون أن يكون هناك أي دليل على الإطلاق، زاعمين أن بلدنا طوَّر قدرة محدودة للبحث والتطوير في مجال الأسلحة البيولوجية. ومرة أخرى، نرفض بشدة تلك الأكاذيب التي تحاول الربط بين كوبا والإرهاب البيولوجي. وعلى النقيض من الولايات المتحدة، لا يمتلك بلدي أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل، وليست لديه النية في ذلك البتة؛ وليس بلدي من يعارض تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال بروتوكول يشتمل على إجراءات مراقبة دولية شفافة وغير تمييزية.

والقدرة البيولوجية والتكنولوجية الحيوية في بلدي تستخدم في النهوض بالصحة والحياة والتنمية، لا لصالح الشعب الكوبي فحسب، بل وتضامناً مع شعوب العالم الأخرى أيضاً. والربط المزعوم بين كوبا والإرهاب البيولوجي يستخدم لتبرير العمل الهدام المكثف ضد بلدنا، كما أن سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامية التي سببت لنا الكثير من الضرر البشري والاقتصادي تمثل تهديداً دائماً للأمن القومي لبلدنا وتتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وخلال العام الماضي، اتخذت الحكومة الكوبية خطوات إضافية تعبر عن إرادتها السياسية والتزامها فيما يتعلق بإنشاء عملية فعالة لنزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي، وقعت الحكومة الكوبية على اتفاق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، كما وقعت على بروتوكول إضافي لذلك الاتفاق، عملا بالتزامها كدولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو قد مكن من دخول هذا الصك الدولي حيز النفاذ بشكل كامل، وترسيخ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم تقام في منطقة كثيفة السكان، وهي سيُعترَف بها رسمياً في الدورة الثامنة عشرة العادية للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستعقد في هافانا يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وانعقاد ذلك الحدث الهام في كوبا دليل جديد على التزامنا بالسلام ونزع السلاح وتعددية الأطراف.

السيد فدائيفرد (إيران) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذه اللجنة في هذا المنعطف الهام. وأتقدم بالتهانئ أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأنا على ثقة بأن حنكتكم الدبلوماسية إضافة هامة إلى رصيد هذه اللجنة ستمكنها من تحقيق نتائج إيجابية هذا العام.

قبل خمسة وعشرين عاماً، وفي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، اعتُمدت بتوافق الآراء وثيقة تعتبر دستوراً لنزع السلاح. وهذه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حددت المبادئ والأولويات التي تستند إليها كل آلية نزع السلاح وهيكله. وقد آتى هذا الهيكل ثماره عندما انهار النظام العالمي الثنائي القطب، وأبرمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ كما تم تكثيف المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكل هذه التطورات الإيجابية جاءت نتيجة التمسك بمبدأ أساسي واحد هو تعددية الأطراف. غير أن ذلك المبدأ يواجه تحدياً خطيراً.

إن دائرة ذات نفوذ وجدت معقلاً لها داخل حكومة الدولة العظمى الوحيدة قد بدأت تتحدى مبدأ تعددية الأطراف من خلال إضعاف ركائزه، لا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح فحسب، بل وفي مجالات أخرى

أيضاً. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الانسحاب من بروتوكول كيوتو ورفض بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والأحداث التي شهدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالأسلحة الصغيرة، كلها أمور وقعت قبل ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

إن الحدث المأساوي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر كان ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لتعزيز تعددية الأطراف وتحقيق المزيد من الوحدة بين الدول الأعضاء. وفي الواقع، إن القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن وعمليات تنفيذ تلك القرارات بدت وهي تشير إلى بزوغ ذلك التطور المبشر بالخير. وللأسف، فإن ذلك التوجه الانفرادي الذي أشرت إليه قد اعتبر حدث ١١ أيلول/ سبتمبر فرصة لمتابعة تحقيق الطموح الذي لم يكتمل تحقيقه لإقامة نظام عالمي جديد من خلال استعمال القوة العسكرية لإعادة تشكيل منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم بشكل تعسفي. وقُدِّمت حرب العراق التي لم يوافق عليها أحد بوصفها خطوة أولى في هذا الاتجاه.

وشن تلك الحرب بذريعة إزالة الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل لم يقوض النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل إنه أضعف أيضاً كل مفهوم تعددية الأطراف والأمم المتحدة. ويبدو الآن أن الآثار المتوقعة لحرب العراق غير المشروعة قد أجبرت الدول المحتلة ودعاة الانفرادية على التفكير مرتين وإرسال إشارات بعودتهم المحتملة إلى آليات العمل المتعدد الأطراف.

والرجوع إلى الأمم المتحدة يمكن أن يكون علامة إيجابية لو تخلى الانفراديون حقاً وبحسن نية عن نهجهم الضال. ولكن المسائل التالية لا تؤيد هذا التكهن. أولاً، إن سلطات الاحتلال لم توافق على الدور المركزي للأمم المتحدة في العراق، و لم توافق بعد على جدول زمني لإعادة السيادة إلى الشعب العراقي؛ ثانياً، إن تهديد بلدان أخرى بهجمات إجهاضية وتشجيع الآخرين على عمل نفس الشيء لا يزال مستمراً. وعلاوة على ذلك، فمن الأمور الواردة استحداث أسلحة نووية جديدة صغيرة والتحضير لاختبار تلك الأسلحة في تعارض واضح مع الصكوك الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثالثاً، إن فتح مسارات موازية للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى وإنشاء تجمعات مقصورة على الأعضاء بذريعة ضبط التسلح والأمن لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انعدام الثقة.

وعليه، فلا عجب أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي عملت بشكل دائم لضمان أن قدرتها على نقل الأسلحة النووية لن تعوقها المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، تدعو حالياً إلى الحظر الانتقائي للمواد التي يشتبه فيها أو أي مواد أخرى، حتى وإن كانت ذات تطبيقات مدنية بحتة، من وإلى دول معينة بذريعة منع الانتشار. وتقوم تلك البلدان ذاتها كل عام بنقل أكبر كميات من القذائف والأسلحة إلى دول أخرى، بل حتى إلى دول غير أطراف في معاهدتي عدم الانتشار ونزع السلاح. والتقارير بشأن تلك الأنشطة موثقة بشكل جيد في نظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة.

ويبدو أن النية الحقيقية للانفراديين وراء العودة إلى منظومة الأمم المتحدة لا تنبع من أي تغيير حقيقي في نهجهم؛ إنما تشير إلى تحول في كيفية توظيفهم للأساليب اللازمة. والمحاولات الأخيرة الرامية إلى تحقيق أهداف هذا النهج الأحادي نفسه باستخدام إمكانيات الهيئات الدولية كانت محاولات مثيرة للانتباه.

والذين يأخذون بهذا النهج يرون أن قوتهم تجيز لهم استخدام جميع الوسائل، حتى في إطار الهيئات الدولية،

لتحقيق أهدافهم. والاقتراحات الجديدة لإدخال بعض مبادرات السيطرة الانفرادية، المتخذة خارج الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة وإضفاء الشرعية عليها، دليل آخر على تحول في الأساليب من الواضح أن له أثرا سلبيا على التعاون الدولي بين الدول، لا سيما في ميداني الأمن ونزع السلاح.

ويبدو أيضا أن المدافعين عن هذا النهج يحاولون التأثير على عملية الإصلاح داخل أجهزة الأمم المتحدة وتوجهها في اتجاه يتماشى مع أهدافهم. ويرحب وفدي بأي اقتراح يهدف إلى تعزيز كفاءة هيئات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى. بيد أنه يجب في هذا المسعى أن تؤخذ في الحسبان آراء جميع الدول الأعضاء، وينبغي أن تعطى الأولوية للهدف الذي ظلت البشرية تسعى إلى تحقيقه منذ مدة طويلة، ألا وهو نزع السلاح النووي.

إن التطورات التي حدثت في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار في الفترة الواقعة بين الدورة الماضية والدورة الحالية، لا تبشر بالخير. وللإيجاز، سأتجنب شرح موقفنا من هذه التطورات، وبدلا من ذلك أسترعي انتباه الوفود إلى بياني المكتوب.

ومصيبة أسلحة الدمار الشامل، وهي من بين الأسلحة التي تنطوي على أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن، ليست بالشيء الجديد. ولن تنسى البشرية أبدا ضحايا قصف هيروشيما أو ساراداشت في إيران أو حلبجة في العراق. وقد خبرت جمهورية إيران الإسلامية مباشرة أهوال أسلحة الدمار الشامل، بوصفها آخر ضحية لهذه الأسلحة في آخر القرن العشرين، كما عبّر عن ذلك ببلاغة الأمين العام في المناقشة العامة:

> ”وأسلحة التدمير الشامل لا تهدد العالم الغربي أو الشمالي فقط. اسألوا الناس في إيران أو في حلبجة بالعراق“. (A/58/PV.7، ص. ٤)

ولا يسعني إلا أن أشدد على أن شعب إيران لا يزال يعاني من كرب خطر أسلحة الدمار الشامل على المنطقة. وإيران، استنادا إلى تجربتها مع أسلحة الدمار الشامل، وإلى معتقداتها الدينية، وذلك الأمر الأهم، أثبتت دائما تصميمها على إزالة أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة من على وجه الأرض.

وانضمام إيران إلى ثلاث معاهدات دولية رئيسية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، هي اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وإصدار الإعلانات واستقبال عمليات التفتيش، مسائل لم تعد عليها بفائدة سوى استمرار فرض قيود غير مبررة على بلدي.

وفي ميدان التكنولوجيا النووية، أود أن أشدد على أن بناء محطة الطاقة النووية في بوشهر قد استهلته البلدان الغربية قبل الثورة الإسلامية، في وقت شعرت فيه هذه البلدان أن لدى إيران ما يبرر تنويع مصادر الطاقة فيها. ولم يسمع أحد في ذلك الوقت بتساؤلات عن السبب في احتياج بلد غني بالنفط والغاز إلى الطاقة النووية، وهي تساؤلات أصبحت شائعة اليوم. فقبل الثورة مباشرة، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، أعربت وزارة خارجية الولايات المتحدة في مذكرة لها عن استحسانها لجهود إيران الرامية إلى توسيع قاعدة الطاقة غير النفطية فيها، وأنها كانت تأمل في إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الطاقة النووية في وقت قريب، وأن الشركات الأمريكية ستكون قادرة على القيام بدور في مشاريع الطاقة النووية الإيرانية.

لقد استثمرت إيران استثمارات كبيرة في هذا المشروع. وستكون محطة الطاقة النووية في بوشهر في حالة عدم توفر الوقود مجرد مبنى مهجور. وقد دفعتنا القيود الحالية والتهديدات المستمرة بحرمان إيران من الوقود لهذه المحطة إلى

العمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تطوير القدرة المحلية في هذا المضمار. ولذلك، لا يوجد لدينا خيار في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية سوى العمل بشتى السبل، بما في ذلك استيراد القطع اللازمة من وسطاء، لضمان إمداد الوقود في المستقبل لمحطات الطاقة النووية التي نعمل على بنائها.

لقد سلمنا بأنه حدثت بعض حالات الإخفاق، المشابهة لحالات أخرى واجهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإن كانت الحالة الأخيرة قد أعطيت طابعا سياسيا على نحو غير مبرر. وقد عملنا مع الوكالة لتصحيح هذه الإخفاقات الفنية، ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن نستسلم لمطالب غير معقولة وتمييزية وانتقائية وتتجاوز متطلبات عدم الانتشار بموجب صكوك الوكالة المعمول بها. وفوائد التكنولوجيا المتقدمة ملك للبشرية ويجب ألا تحرم أية دولة من استخدامها لأغراض سلمية.

وقد أعلنت إيران في مناسبات عديدة أنها لم تسع إطلاقا إلى امتلاك برنامج أسلحة نووية وأنها لن تفعل ذلك. فبرنامجنا النووي لأغراض سلمية فقط، ولذلك، لا توجد لدينا أية مشكلة، من حيث المبدأ، بالنسبة للشفافية، بما في ذلك تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي. ولتحقيق هذه الغاية، تعاونا ولا نزال نتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد جميع الشكوك حول الطبيعة السلمية لبرنامجنا النووي في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تحل جميع القضايا العالقة إذا ومتى سمحت بذلك الدعاية ذات الدوافع السياسية.

في الختام، أود أن أؤكد على أن القضايا المتعلقة بحالات الإخفاق الفني سيجري توضيحها في نهاية المطاف. بيد أن عدم امتثال الآخرين، بمن فيهم الولايات المتحدة، التي لم تنفذ حتى الآن، بعد مضي ٣٥ عاما، أحكام نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، يجب ألا يظل بدون علاج، بالإضافة إلى عدم امتثالها فيما يتعلق بنقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى إسرائيل في انتهاك صارخ لأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار.

أخيرا وليس آخرا، قد يسأل المرء عن السبب في أن بعض الأعضاء في هذه اللجنة عندما يعربون عن قلقهم من الأنشطة السلمية لإيران، الخاضعة لنظام الضمانات، لا يشيرون ولو بإشارة واحدة في بياناتهم إلى مواصلة إسرائيل تطوير أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها إلى الهدف. دعونا نأمل أن يكون ذلك مجرد سهو وأنهم، شأنهم في ذلك شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي، سيدعمون حقا الحكمة والمساعي الجماعية الرامية إلى إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد كريستوفيديس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، يا سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أن أهداف هذه اللجنة ستتحقق بالكامل بفضل خبرتكم الطويلة وتوجيهكم الحكيم. وأود أيضا أن أؤكد لكم على دعم وفدي الكامل لكم في أداء مهمتكم الهامة.

تؤيد جمهورية قبرص البيان الشامل الذي أدلت به الرئاسة الإيطالية باسم الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأقصر بياني على بعض المسائل التي تهم وفدي بشكل خاص بالتركيز على بعض المبادرات الحديثة التي قامت بها حكومتي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

يسرنا جدا أن نخبر هذه اللجنة أن قبرص أودعت في وقت مبكر من هذا العام صك مصادقتها على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مؤكدة مجددا بذلك على دعمها

للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للتخلص من هذه الوسيلة الحربية غير الإنسانية إطلاقا.

وعلى الرغم من أن نحو ٤٠ في المائة من أراضي جمهورية قبرص لا تزال تخضع لاحتلال أجنبي، وعلى الرغم من التهديد المستمر الذي تمثله قوة الاحتلال المقيمة في الجزيرة، التي يبلغ تعدادها نحو ٤٠ ٠٠٠ جندي، فإن المصادقة على اتفاقية أوتاوا إثبات عملي على رغبتنا السياسية في تحقيق السلام والمصالحة في قبرص، وهو ما يتمشى مع التزامنا الحقيقي بالقواعد الدولية في ميدان نزع السلاح.

وقد أتيحت لنا في العام الماضي فرصة للإشارة إلى عدة خطوات إيجابية اتخذناها تمشيا مع أهداف هذه الاتفاقية، بما في ذلك عمليات تطهير الألغام وإصلاح حقول الألغام الموجودة وتدمير الألغام المخزونة.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة قبرص قد قامت، منذ عام ١٩٨٣، بتطهير عشرة من حقول الألغام المجاورة للمنطقة العازلة، ودمرت في السنتين الأخيرتين ما يزيد على ١١ ٠٠٠ لغم من مختلف الأنواع.

وعلاوة على ذلك، بادرت حكومة قبرص بتطهير جميع حقول الألغام التي وضعها الحرس الوطني في المنطقة العازلة مباشرةً عقب الغزو التركي في قبرص. واضطلعنا بذلك في مسعى إلى تخفيف حدة التوتر ووضع حد لتهديد الأرواح البشرية البريئة، مما أسهم في إعادة الأحوال الطبيعية والأمان إلى هذه المناطق.

وأعلن رئيس جمهورية قبرص، في كلمته أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي عن قرار حكومة قبرص والتزامها القاطع بما يلي: أولاً ، البدء من جانب واحد في إزالة الألغام في المنطقة العازلة في غضون الشهرين القادمين، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي؛ وثانياً، المُضي من جانب واحد في تدمير قدر كبير من المخزونات من الألغام البرية المضادة للأفراد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وذكر الرئيس أن هذه خطوة أولى ولكنها رئيسية في تنفيذ الالتزامات التي يضطلع بها البلد بموجب اتفاقية أوتاوا.

وتلتزم قبرص التزاماً قاطعاً بسياسة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها صدقت جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، قامت قبرص مؤخراً، بصفتها عضواً في المجموعة الأسترالية ومجموعة الموردين النوويين على امتداد الثلاث سنوات الماضية، بتقديم طلب رسمي لأن تصبح أيضاً عضواً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وأود في هذا الصدد أن أُشير هنا إلى أن حكومتي قد أنشأت نظاماً وطنياً فعالاً لوضع ضوابط على الصادرات يقوم على أساس المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي والمبادئ التوجيهية لنظم مراقبة الصادرات التي تُشارك قبرص في عضويتها.

وقد نفذنا نظام الاتحاد الأوروبي المُسمى ''Acquis'' في ميدان ضوابط الصادرات تنفيذاً تاماً نظراً لانضمامنا المُقبل في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت قبرص إلى المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن القذائف، كما أنها على وشك أن تقدم إعلانها السنوي الأول. ونغتنم هذه الفرصة كيما نُعرب عن تأييدنا لهذه المبادرة الهامة، وعن رأينا في أنه ينبغي إقامة صلة بين المدونة والأمم المتحدة.

وأخيراً، يسرنا أن نذكر أن قبرص قامت في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بإيداع صك تصديقها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونُشارك المتكلمين السابقين في المطالبة بنفاذها في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود، قبل أن

أفعل ذلك، أن أذكر هذه الوفود بأن اللجنة ستتبع الإجراء الذي أوجزته في الجلسات السابقة، بما فيها جلسة الأمس.

السيدة يسيم ساى (تركيا) (تكلمت بالانكليزية): بالنظر إلى أنني آخذ الكلمة لأول مرة، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم.

وأود أن أرد على مزاعم المتكلم السابق التي لا أساس لها من الصحة . إلا أنني لا أود أن أضيع وقت اللجنة القيم؛ ولهذا سأكون شديدة الإيجاز.

أود في المقام الأول أن أؤكد أنه يوجد في قبرص شعبان لهما لغتان متميزتان، وأن الجزيرة توجد بها دولتان ديمقراطيتان. ولهذا لا يُمثل أي طرف الطرف الآخر أو يتكلم باسمه، ولا يمكن لأي طرف أن يزعم أن له الولاية أو السيادة على الطرف الآخر.

وأخيراً وبإيجاز شديد، أود فيما يتعلق بالاتهام بالاحتلال والغزو غير القانونيين، أن أُنعش ذاكرة أعضاء اللجنة بالإشارة إلى أنه تعين على تركيا، بصفتها واحداً من الضامنين، أن تُمارس حقها المشروع في إنهاء المذابح التي تعرض لها الشعب القبرصي التركي.

السيد كريستوفيدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إنني آسف حقا لهذا البيان الذي أدلت به ممثلة تركيا. ولا أعرف ما لم يرق لها في البيان الذي أدليت به من فوري. ولم أكن أحاول أن أضفي الطابع السياسي على المناقشات في هذه اللجنة. وكنت أحاول فقط أن أوضح كامل إطار تصديقنا والجهود التي نبذلها فيما يتصل بإزالة الألغام من المنطقة العازلة، وتوجيه رسالة إلى القبارصة الأتراك بأننا نبتغي السلم والمصالحة في قبرص. ولا حاجة لي في الواقع إلى أن أدخل في مسألة عدد الدول الموجودة في قبرص. فهذه مسألة سخيفة بحق. وأُحيل ممثلة قبرص إلى قرارات مجلس الأمن. فهناك دولة واحدة فقط في قبرص وأنا فخور بأن أُمثل حكومتها. وما الكيان الآخر الذي أشارت إليه ممثلة تركيا إلا مجرد – وأنا أستخدم هنا المصطلحات الواردة في المدونة الأوروبية لحقوق الإنسان – إدارة تركية محلية تابعة ، ولا شيء غير ذلك.

ثانياً، إن المذابح المزعومة جزء من أسطورة قد انهارت حقا في العام الماضي. وبالنسبة لمن تابعوا مشكلة قبرص على امتداد السنة الماضية، وفي ضوء الرفع الجزئي للقيود والالتزامات التي تعين على نظام الاحتلال أن يضطلع بها في الربيع الماضي، أثبتت الأحداث أن القبارصة الأتراك لا يحتاجون في الواقع إلى الحماية المُقدمة من تركيا. ولا يحتاجون إلى وجود ٤٠ ٠٠٠ من القوات التركية في قبرص لحمايتهم. وهم يذهبون بأعداد غفيرة إلى الجنوب ويحصلون على عقود للعمل مع القبارصة اليونانيين، ويبتغون السلم والحل على أساس الخطة المُقدمة من الأمين العام.

واليوم قرأت في الأنباء أنه كانت هناك مظاهرة شارك فيها ١٠ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك في نيقوسيا لصالح الحل. إنهم يؤيدون الحل على أساس خطة عنان، خطة الأمين العام، ويريدون الاتحاد معنا في إطار أوروبا الموحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، قبل أن أرفع الجلسة، أن أُذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي هو غداً الأربعاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وأدعو الوفود إلى عرض مشاريع قراراتها في المرحلة الثانية من أعمال اللجنة، وهي المناقشة الموضوعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها. غير أنني أود أن أؤكد مرة أخرى أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات تلك هو بالفعل غداً الأربعاء، الساعة ١٨/٠٠.

علاوة على ذلك، بالرغم من أنه لن تكون هناك قائمة بالمتكلمين لتبادل الآراء غير الرسمي المُزمع إجراؤه بشأن أساليب عمل اللجنة يومي الخميس والجمعة القادمين، أود أن أقترح أن تبلغ الوفود الأمانة العامة بعزمها على التكلم قبل الجلسات غير الرسمية إن أمكن. وإن لم يتيسر ذلك، ستُؤخذ طلبات المداخلات مباشرة من القاعة في أثناء التبادل غير الرسمي للآراء.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): طُلب إليّ أن أتقدم بالبيانات التالية. يدعو وفدا البرازيل ونيوزيلندا مقدمي مشروع القرار المعنون " المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة" والمُقدمين المحتملين له إلى البقاء في القاعة عقب جلسة اللجنة الأولى بعد ظهر اليوم لعرض ومناقشة مشروع القرار الذي يعتزمون تقديمه للنظر في اللجنة الأولى. وأود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن الفريق العامل المعني بترع السلاح والتابع لحركة عدم الانحياز سيُجري مشاورات غير رسمية غداً الأربعاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٣٠ في مقر البعثة الدائمة لإندونيسيا. والعنوان هو 325 East 38th Street.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تُعقد الجلسة التالية للجنة عصر غد الساعة ١٥/٠٠ بالضبط في غرفة الاجتماع ٤. ولقد تبقى عدد قليل من المتكلمين المُدرجين في قائمة اليوم ليتكلموا غداً، وهذا يعني أنه قد يكون أمامنا غداً يوم كامل. ومرة أخرى، أعتزم أن أبدأ الجلسة الساعة ١٥/٠٠ بالضبط.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.